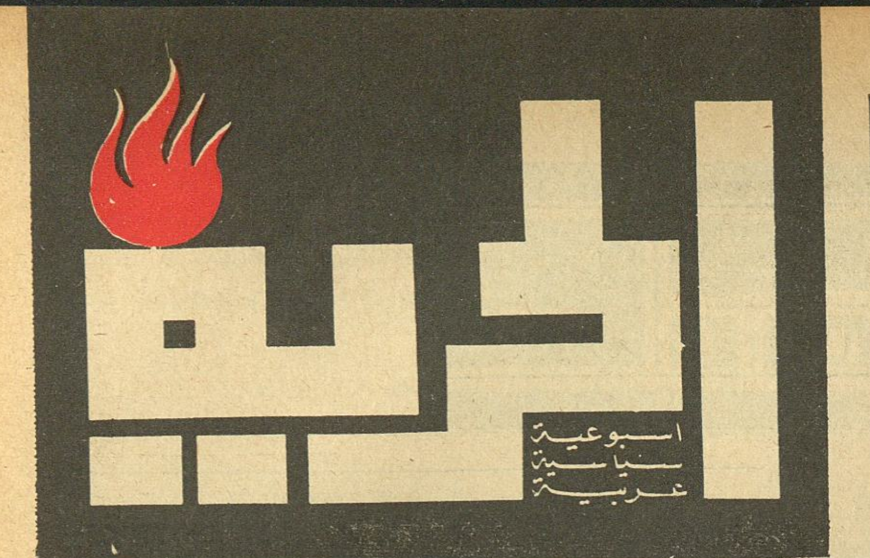


نتائج ودروس من حركة اضراب الجامعة اللبنانية

بيروت ● الاثنين ١٦ — ٢ — ١٩٧٠ ● العدد ٥٠٢ ● السنة الحادية عشرة ● الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا ●
AL- HOURRIA No. 502 ● 16-2-1970 ● BEYROUTH

بعد الغارة على مصنع مدني في "ابي زعبل"

المليشيا الشعبية: طريق الرد على الغارات الاسرائيلية



بداية عام المؤامرات على العمل الفدائي



بعد الغارة الوحشية على المصنع المدني في "ابي زعبل"

المليشيا الشعبية : طريق الرد على الغارات الاسرائيلية

الجماهير العربية في مصر تهتف : « سلحونا .. سلحونا .. لنقاتل »

« الامبريالية الاميركية عدوة الشعوب »

لم تأت الغارة الاسرائيلية الوحشية على المصنع المدني في أبي زعبل ، والتي اصابت أكثر من ١٠٠ عامل ما بين قتيل وجريح ، نتيجة « خطأ فني »وغير مقصود من الطائرات الاسرائيلية ، كما تحاول اسرائيل أن تدعي للدعاية على الصعيد العالمي، انما أتت ضمن خطة اسرائيل الواضحة في تصعيد عملياتها العسكرية على العمق ، والداخل ، وعلى الاهداف المدنية في محاولة لفرض الاستسلام على العرب .

الا أن اهداف اسرائيل ارتدت ، على عكس ما تريد ، اذ أن الجماهير (وخاصة العمال الذين يتلقون نتائج ضربات الغارات الاسرائيلية على حياتهم) ، ازدادت اصرارا على القتال ، وازداد وعيها الثوري ، وبدأت تربط ما بين وضعها عزلاء من السلاح ،وبين ضرورة المقاومة الشعبية المسلحة ، على النمط الفيتنامي ، ضد العدو المتفوق عسكريا ... وبدأت أيضا تربط ربطا محكما بين اسرائيل والامبريالية الاميركية — بعيدا عن النظريات الهيكلية المعروفة عن أميركا — ، معتبرة الامبريالية الاميركية عدوة كاسرائيل . وقد ظهر ذلك واضحا في الهتافات التي انطلقت من الجماهير العربية في مصر :

— « سلحونا .. سلحونا . لنقاتل » ..

— « الامبريالية الاميركية .. عدوة الشعوب » ..

ان اسرائيل تستغل الان وضعها العسكري المتفوق وقدرة سلاحها الجوي على الضرب ،وعلى القيام بالغارات في الداخل مركزة أعمالها العسكرية على « نقطة الضعف » الاساسية في الوضع العربي وهي : عدم تسليح الجماهير ، وخاصة العمالية والفلاحية والطلابية ،وبفقدان المقاومة الشعبية المسلحة يصبح التفوق العسكري الاسرائيلي قادرا على توجيه مثل هذه الضربات ..

وهكذا كلما تزداد عمليات التصعيد العسكري لاسرائيل، تظهر المفارقة بين الوضع العربي القائم ، وبين ضرورة المقاومة الجماهيرية المسلحة على الطريق الفيتنامي للانتصار على عدو متفوق عسكريا .. وهكذا ،أيضا ، يظهر طريق الميليشيا الشعبية : ميليشيا العمال في المصانع ، وميليشيا الفلاحين الفقراء في الريف ، وعلى الجسور ، وفي المزارع والمنشآت ، والميليشيا الطلابية في الجامعات والمدارس ، وفي المؤسسات المدنية .. ان طريق الميليشيا الشعبية هذا هو القادر على الرد على الغارات الاسرائيلية ، وابطال تفوقها الجوي ، تماما كما استطاعت المقاومة الشعبية المسلحة في فيتنام أن تصمد امام الاف الغارات من طائرات الفانتوم، الاميركية ، وأن تسقط ، في النهاية ، منها اكثر من ٣ الاف طائرة ، باعتراف المصادر الرسمية الاميركية نفسها، واستطاعت المقاومة الشعبية المسلحة الفيتنامية أن تبطل التفوق العسكري الهائل للولايات المتحدة الاميركية ، وأن تفرض عليها ، بالفعل ، حرب استنزاف طويلة الامد جعلتها في النهاية عاجزة عن النصر ، وعلى أبواب الهزيمة والتراجع .

ان الغارة الاسرائيلية الاخيرة على العمال ، وسقوط عشرات الشهداء من الجماهير العزلاء من السلاح ، لن تدفع الجماهير العربية للاستسلام ولا للركوع أمام جبروت قوة اسرائيل العسكرية ، انما ستزداد اصرارا على القتال ، وستزداد اصرارا على النضال من أجل توفير الشروط الكاملة لتتسلح ، كي تقاتل — في كل مكان من الوطن العربي — ضد العدو المزدوج : اسرائيل والامبريالية الاميركية .

« الحرية »

تجمع الاحزاب والفئات التقدمية في لبنان :

■ مؤامرة حكام الاردن مقدمة لتصفية القضية الفلسطينية

■ المؤامرة تمتد الى لبنان في محاولة السلطة افراغ مضمون اتفاق القاهرة

أصدر تجمع الاحزاب والفئات التقدمية في لبنان بيانا شجب فيه مؤامرة النظام الاردني ضد منظمات المقاومة الفلسطينية والجماهير العربية ، وأعلن أن تنفيذ المؤامرة في هذا الوقت بالذات ينسجم مع المخططات الامبريالية والصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية .

الملك حسين

وقال البيان : ان النظام الاردني العميل يضطلع منذ البدء بدور رئيسي في مخططات الاستعمار واسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية وفرض الاستسلام الكامل على العرب ، وقد عهد اليه بتنفيذ الحلقة الرئيسية من الخطة ، باعتبار أن تصفية العمل الفدائي الفلسطيني هي المدخل الحتمي لانجاحها .

وأضاف : واذا كانت المؤامرة التي ينفذها الان النظام الاردني هي الاكثر احكاما فان منظمات المقاومة الفلسطينية والجماهير العربية تعلم تماما أنها ليست المرة الاولى ، فقد سبق أن صد المناضلون الفلسطينيون محاولات عديدة سابقة وأحبطوها ، فأسندت المهمة الى النظام اللبناني لتوجيه الانظار عن الحكم الاردني بعد انفضاح دوره ، فجرت محاولات نيسان وتشرين الاول من العام الماضي التي انتهت باتفاق القاهرة الذي ما فتئت السلطة اللبنانية تسعى لافراغه من مضمونه عاملة على أن تحقق بالمراوغة والخداع ، ما عجزت عن تحقيقه بالصدام الدموي .

وأكد البيان انه اذا كان النظام الاردني قد انجر منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧ الى مواقع الصمود فلأنه جبن في البدء عن الانفراد بالاستسلام لارادة اسياده في البيت الابيض ، ثم تحولت قوة العمل الفدائي الفلسطيني المتنامية شيئا فشيئا الى كابح لا يملك فقط امكان الفضح والتشهير ، بل يملك ايضا القدرة على التصدي للمؤامرة بقوة السلاح . وليس غريبا بعد هذا أن يظل النظام الاردني ، بعد ثلاث سنوات من هزيمة حزيران يتسكع على ابواب « اصدقائه » في أميركا واوروبا للحصول على سلاح موهوم ، وهو في الحقيقة ينتظر الفرج الذي يمن به اصدقاؤه واصدقاء اسرائيل في واشنطن تاركا الجماهير الاردنية كما تركت الجماهير العربية حتى الان عزلا من السلاح تتلقى الضربات الاسرائيلية .

وقال البيان : وعندما تقدم روجرز باخر مقترحات أميركية لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي ، على اساس الاعتراف بكل الامتيازات التي تطمع اسرائيل بتحقيقها من الاحتلال ، هرع المسؤولون الاردنيون ليبشروا « بعدالة » المقترحات الاميركية و « بتوازنها » ، مطالبين بقبول الحل على اساسها . وعندما واجهوا الرفض من أطراف اخرى اضطروا الى الصمت مكرهين، بانتظار الفرصة المؤاتية ، ولكن ذلك لم يمنعهم من التعبير عن قبولهم للمقترحات الاميركية في عدة تصريحات ومناسبات .

وتساءل البيان : لماذا يعود النظام الاردني في هذا الوقت بالذات لتنفيذ المؤامرة ؟ ورد البيان بالقول أن هذا التوقيت ينسجم تماما مع الخطة الموضوعة في واشنطن وتل ابيب لتصفية القضية الفلسطينية ، وان محاولة النظام لتمرير مؤامراته في ظل اشتراكه بمؤتمرات عربية هدفها الصمود وتصعيد المقاومة تحملنا على دعوة الدول التقدمية العربية وخاصة دول المجابهة بعدم الاكتفاء بموقف كلامي بل باتخاذ مواقف واجراءات عملية تحبط المؤامرة وتفضح مدبريها .

وأعلن تجمع الاحزاب والفئات التقدمية في لبنان أنه اذ يدعو الجماهير اللبنانية الى مواجهة الاحداث بيقظة ثورية بالغة بعد الزيارات والاتصالات المشبوهة التي قام بها زوار اردنيون ضليعون بالتآمر — محمد رسول الكيلاني ، صلاح ابو زيد — وبعد محاولات السلطة الدائبة على تفريغ اتفاق القاهرة من كل المكاسب التي نص عليها لمصلحة الثورة الفلسطينية ، ليدعو هذه الجماهير وكل الجماهير العربية الى الخروج من سلبيتها وتنظيم نفسها والاستعداد للقتال جنبا الى جنب مع المناضلين الفلسطينيين من أجل الحيلولة دون تنفيذ المؤامرة التي تهدف الى انقاذ اسرائيل من ورطتها والقضاء على الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربي وفرض الاستسلام الكامل على العرب .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

عمليات الجبهة الشعبية الديمقراطية

قامت الجبهة الشعبية الديمقراطية خلال الاسبوع الماضي بعمليات عسكرية تحمل الارقام ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ .وقد أسفرت هذه العمليات عن تدمير سيارتين عسكريتين وآلية مدرعة ووقوع أكثر من ١٩ جنديا وضابطا من جنود العدو بين قتيل وجريح .

هذا ولم يصب احد من قوات الجبهة بأذى ..

منظمات المقاومة والجماهير المسلحة أحبطت المؤامرة

الحكم الملكي الرجعي يضطر للتراجع ، ويعلن تجميد الاجراءات

حركة المقاومة تصرّ على مطالبها :

- الغاء قرارات مجلس الوزراء كليًا
- الحرية الكاملة للعمل الفدائي في التحرك والتنقل
- مواصلة تسليح الجماهير والتعبئة الوطنية والسياسية

■ خطة السلطة بالاستفراد بمنظمة دون اخرى تفشل امام وحدة منظمات المقاومة السريعة والفورية

■ القيادة الموحدة لحركة المقاومة مكسب يجب الحفاظ عليه وتطويره

استطاعت الوقفة الموحدة لمنظمات المقاومة الفلسطينية ان تحبط المؤامرة التي اعدها الحكم الرجعي في الاردن ضد العمل الفدائي . فبعد صدور قرارات مجلس الوزراء الموجهة ضد حرية تنقل العمل الفدائي وحركته ، وحرية نشاطه السياسي والحريات الديمقراطية للجماهير ، اجتمعت جميع منظمات المقاومة فورا وبعد ساعات قليلة جدا من صدور القرارات . وقررت منظمات المقاومة بعد أن شكلت قيادتها الموحدة على الصعيدين السياسي والعسكري ، رفض هذه القرارات والاجراءات ، ومقاومة تنفيذها بقوة السلاح .

وبالفعل ، فقد اصرت السلطة على تنفيذ اجراءاتها ، وكلفت قوات البادية والامن في احتلال مواقعها في العاصمة عمان ، وضرب حصار على المخيمات ومداخل العاصمة لمنع تحرك الفدائيين .

وحدثت اشتباكات واصطدامات عسكرية بين قوات البادية الملكية المسلحة بالدبابات والمصفحات ، وقوات الفدائيين في عدة أماكن من العاصمة .

وقد سقط في هذه الاشتباكات عدد كبير من الشهداء .. الا أن قوات المنظمات الفدائية التي اشتركت جميعها في القتال ، والجماهير المسلحة في المخيمات التي قاومت بقوة كل محاولات الحصار من قبل دبابات ومصفحات قوات البادية ، استطاعت أن تحبط بالقوة ، وبالسلاح ، محاولة السلطة الرجعية لفرض اجراءاتها ضد العمل الفدائي .

وقد أحبطت حركة المقاومة منذ البداية مخطط السلطة الذي كان يهدف الاستفراد بمنظمة دون اخرى ، مراهنا على الخلافات والتناقضات القائمة بين مختلف منظمات المقاومة ، وكانت السلطة الرجعية تدعي بأن هذه الاجراءات ليست موجهة ضد حركة المقاومة، انما هي موجهة ضد النشاطات السياسية « المهدامة ؟ » والى « من يخالفون القوانين ، والنظام » !

الا أن هذه الادعاءات لم تفد شيئا ، اذ أن منظمات المقاومة جميعها ، وبدون استثناء ، وقفت صفا واحدا وجبهة موحدة متراصة ، وشكلت قيادة موحدة سياسية وعسكرية فيما بينها . وقد أصابت هذه الوحدة السريعة والفورية مخطط السلطة بالارتباك والفشل منذ البداية .

وتحاول السلطة الان، بعد أن اضطرت للتراجع والاعلان عن تجميد الاجراءات الصادرة عن مجلس الوزراء الاردني ، أن تعود الى النغمة نفسها للتفريق بين منظمات المقاومة .. لذلك فان المكسب الذي حصلت عليه حركة المقاومة في نضالها الموحد ضد المؤامرة ، وهو تشكيل « القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية » يجب الحفاظ عليه ، والعمل على تطويره كي يتثبت كصيغة لجبهة وطنية بين جميع منظمات المقاومة ضمن برنامج وطني مشترك .

وقد جاء هذا في بيان صدر عن القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية ردا على أقوال السلطة وتصريحات حكام الاردن بأنهم يسعون الى اتفاق مع منظمات المقاومة ضمن القوانين المرعية للنظام ، وأن الاقرار بجميع مطالب الفدائيين معناه وضع حركة المقاومة « فوق القانون » ! ..وتحاول السلطة الرجعية الادعاء بأنها تريد اتفاقا مع منظمات المقاومة شبيها باتفاق القاهرة بين الحكم اللبناني والعمل الفدائي .. الا أن أوساط منظمات المقاومة تعتبر هذه الصيغة ، بالنسبة للوضع في الاردن ، مرفوضة، لان السلطة تريد منها كسب بعض المواقع ضد العمل الفدائي ، ووضع بعض القيود على نشاطه وتحركه العسكري والسياسي بعد أن فشلت محاولات تنفيذ الاجراءات الاخيرة ..

وقد جاء في بيان القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية ما يلي :

بتاريخ ١٠—٢—١٩٧٠ أصدر مجلس الوزراء قرارا من احد عشر بندا ، اعتبره العمل الفدائي محاولة لتطويقه وضربه .. كما ورد في البيان الصادر عن المنظمات الفدائية مساء ١٠—٢—١٩٧٠ .

ان حركة المقاومة ترى لزاما عليها وهي تخوض معركة ضارية مع العدو الصهيوني والامبريالية العالمية ، أن تعاهد جماهيرها على المضي قدما في درب التحرير وعدم التنازل عن حقها العادل والمشروع في حرية الكفاح المسلح والجماهيري ومتابعته حتى النصر .

وبعد الاصطدامات الدامية، دخلت حركة المقاومة ممثلة بوفد من القيادة الموحدة في مباحثات مع السلطة لوضع حد لاراقة الدماء والغاء القرار الوزاري والاجراءات التي اتخذتها السلطة ، وكانت سببا في كل ما جرى .

وبعد المباحثات توصلت القيادة الموحدة الى بيان مشترك يضع حدا لجميع هذه الخطوات التي ترتبت على قرار مجلس الوزراء وصدر البيان ينص صراحة على تجميد الاجراءات والتدابير وأسباب التوتر .

ان حركة المقاومة اذ تعلم جيدا أن « جميع اسباب التوتر» صادر عن القرار الوزاري والاجراءات العسكرية التي اتخذتها السلطة ، لتؤكد أن وقف التوتر القائم واراقة الدماء يفرض :

— ان قرار مجلس الوزراء بات في حكم الملغى .

— سحب الجيش من المدن وضواحيها ووقف أية عمليات مسلحة .

أن يواصل العمل الفدائي حريته الكاملة في التحرك والتنقل وأن تعود الاوضاع بين المنظمات الفدائية والسلطة الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الوزاري .

— أن يواصل العمل الفدائي حريته الكاملة في تعزيز تسليح الجماهير والتعبئة الوطنية والسياسية بكافة الاساليب .

ان حركة المقاومة تطلب في هذه الظروف أكثر من أي وقت مضى من كافة تنظيماتها المسلحة والشعبية ومن كل جماهير شعبنا المناضل ، ان تعي مسؤولياتها ، بأعلى درجة من الانضباط الواعي من أجل مصلحة الثورة ، وتطالب الجميع أن يعززوا الوحدة الوطنية والرابطة الاخوية بين كافة قطاعات الشعب من فدائيين وضباط وجنود وجماهير .

بيان سياسي هام

صادر عن كافة فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان حول محاولات تصفية الثورة الفلسطينية

ان قيادة كافة فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان ، في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٢—٢—١٩٧٠ ، ورصدها للاحداث الجارية في الاردن ترى أن ما يجري هناك في هذه الفترة الدقيقة من نضال شعبنا الدامي ماهو الا حلقة في سلسلة المؤامرات التي دأب النظام الاردني العميل على حياكتها في كل مرحلة يعتقد فيها بأن الاوضاع العربية متهيأة لتمرير مثل هذه المؤامرات — فمن مؤامرة شباط ٦٨ الى مؤامرة ٤—١١—٦٨ وأخيرا محاولتها الراهنة لترويض حركة المقاومة عبر القرارات — القيود التي أقرها مجلس وزراء الاردن الاخيرة وما رافق ذلك من تحرك عسكري مشبوه .

ان كل ذلك تقوم به الرجعية الاردنية ومن خلفها كل القوى المضادة للثورة ، خدمة للمطامع الصهيونية والامبريالية تمهيدا لعقد صفقة مع الصهيونية والامبريالية ، تصفى فيها الثورة الفلسطينية وبالتالي قضية فلسطين .

يا جماهير شعبنا ،

ان قيادة كافة فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان بعد رصدها للتحركات المشبوهة التي بدأت ممارستها العملية في الاردن لمحاولة حصر وعزل وبالتالي تصفية العمل الفدائي تمهيدا لفرض الحلول الاستسلامية التي ظهرت في حقائب العديد من الدبلوماسيين الاجانب الذين توجهوا الى المنطقة أخيرا .

ان هذه البداية الخطيرة التي بدأت تظهر ضمن خطة القوى المعادية للثورة ولامال الجماهير ضمن حملة التصفية وفرض الحلول الاستسلامية ، هذه البداية سيواجهها شعبنا بكل حزم وصلابة ، مؤكدا على أن المعركة التي يخوضها هي واحدة في كل اجزائها وكافة ميادينها ، معتمدا بذلك على قواه الذاتية المستنفرة دائما لضرب قوى الثورة المضادة وعلى جماهير شعبنا العربي القادرة بوعيها وتصميمها على فضح وتعرية مخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية وبالتالي التصدي لها ومواجهتها على كافة الجبهات حتى يتحقق النصر لطلائع الثورة الشعبية وقواها العاملة في المنطقة العربية .

يا جماهير شعبنا المناضل ،

ان قيادة كافة المنظمات الفدائية تحذر جميع الجهات المسؤولة في الوطن العربي من خطورة هذه البداية التي بدأت في الاردن ، وتطالب كل القوى الثورية الشريفة بتحديد موقفها بصراحة وعلانية أمام الجماهير ، والثورة الفلسطينية اذ تؤكد عزمها على مواجهة كافة الاحتمالات وبكل مضاعفاتها أن تلتزم بنفس الوقت بأن عدتها وقواها مهيأة لضرب العدو الصهيوني الغاصب وتحرير الارض المغتصبة .

هذا وان هذه القيادة تتوجه الى كل الحركات الوطنية في المنطقة العربية لان تكون معبأة ومستنفرة ، وعلى مستوى المسؤولية التاريخية التي تحتم عليها ضرورة الدفاع المستميت لحماية ودعم الثورة الفلسطينية ، باعتبارها تمثل طليعة لحركة التحرر الوطني في المنطقة وان أي اجهاض لهذه الحركة هو بالتالي ضرب لكافة القوى الوطنية في الوطن العربي ونسف لكل مكتسبات الجماهير الكادحة، وبالتالي تثبيت للقوى الاستيطانية ، والقوى المعادية لمصالح الجماهير .

عاشت فلسطين حرة عربية

ولتسقط كافة المحاولات الرجعية لتصفية الثورة الفلسطينية .

ولتسقط الحلول الاستسلامية الانهزامية

والخلود لشهداء الثورة الفسطينية

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

طلائع حرب التحرير الشعبية « الصاعقة »

حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح »

قوات التحرير الشعبية

جبهة التحرير العربية

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

الجبهة الشعبية « القيادة العامة »



بداية عام المؤامرة على العمل الفدائي

أحداث الاردن الاخيرة

- حكام الاردن يدفعون - بالتقسيط - ثمن التسوية السلمية
- المصالح النفطية الاميركية وراء المؤامرة
- دور قوات البادية والقوات الباكستانية
- الانسجام اللبناني - الاردني في وضع القيود على العمل الفدائي

لم يكن من قبيل التنبؤ فقط، ما كانت تقوله حركة المقاومة الفلسطينية عن وصف العام الجديد بأنه عام تصفية القضية الفلسطينية وعام المؤامرات على العمل الفدائي .. فلقد كانت الاحداث والتطورات السياسية المختلفة تشير كلها الى ما يهيأ للمقاومة الفلسطينية - هذا العام - من مؤامرة التصفية المباشرة لوجودها .

ولمعرفة خطورة احداث الاردن الاخيرة لا بد من وضعها في مكانها من الاطار السياسي العام للاحداث الخطيرة التي تدور في المنطقة العربية الان .

فالمصالح النفطية الاميركية في المنطقة أخذت، في الفترة الاخيرة ، تضع نصب عينيها هدفا وحيدا وهو : وضع حد لاحتمالات تطور حركة المقاومة الفلسطينية وما ينشره وجودها من جو ثوري في المنطقة العربية سيعرض المصالح الامبريالية كلها للخطر .

ومن هنا بدأت ضغوطها من أجل تسوية سلمية عاجلة يكون ثمنها الرئيسي : تصفية المقاومة الفلسطينية .

وكانت مقترحات روجرز وزير الخارجية الاميركية التي قدمت في أواخر العام الماضي، تقصد هذا الهدف تماما ... فقد نصت بوضوح على تسوية سلمية ثنائية بين مصر واسرائيل من ناحية ، والاردن واسرائيل من ناحية ثانية ..

واذا كان روجرز قد توجه بمقترحاته الى القاهرة ، فلأن أميركا تريد التسوية الاخرى مع الاردن أن تتم عبر ازاحة العقبة الرئيسية عن طريقها ، وهي المقاومة الفلسطينية .. فالنظام الاردني مستعد للتسوية السلمية والاستسلام ، ومستعد لكل التنازلات ، شرط ضمان بقائه ، وشرط تأمين الجو المناسب له ، وذلك عبر توفير أمرين أساسيين :

الامر الاول : تأمين حرية التصرف لوحده بدون الاطراف الاخرى . وهذا ما قصدته مقترحات روجرز بالتسوية الثنائية .

الامر الثاني : توفير المساندة الاميركية سواء بمساعدات أميركية مباشرة ، أو عن طريق دول صديقة كباكستان وتركيا .

توزيع الادوار

وتوزعت أميركا واسرائيل والاردن - ولبنان أيضا - الادوار في تحضير الجو العام المناسب:

أولا : تصلب الموقف الاميركي الذي عبرت عنه رسالة نيكسون الاخيرة بعد رفض القاهرة لمقترحات روجرز .

- ثانيا : قيام اسرائيل بتصعيد عملياتها العسكرية بهدف حسم الوضع عسكريا لصالحها ، وفرض الاستسلام .

- ثالثا : يقوم الحكم الاردني ، بنفس الوقت ، في وضع القيود على مختلف أوجه النشاط العسكري والسياسي لحركة المقاومة.

- رابعا : يقوم الحكم اللبناني بدوره في وضع القيود على العمل الفدائي بعد أن تقوم اسرائيل بسلسلة اعتداءات على قرى الجنوب تمهد لذلك ..

هذا هو ، بايجاز ، الاطار السياسي العام الذي جاءت الاحداث الاخيرة في الاردن من ضمنه وتحت مظلته ..

وليست هذه هي المرة الاولى التي يحاول النظام الملكي الاردني أن يجابه فيها حركة المقاومة الفلسطينية .. فلقد حاول ذلك عدة مرات ، الا أنه كان في كل مرة يضطر للتراجع بعد مجابهة عنيفة من منظمات حركة المقاومة من ناحية ، وعدم استعداده العسكري والسياسي للمعركة من ناحية ثانية .. خاصة بعد أن ظهر له تردد عناصر حكومته في مواجهة العمل الفدائي .

لذلك عمل النظام الاردني منذ اخر مجابهة له مع العمل الفدائي في العام الماضي على الاستعداد لجولة اخرى ، وذلك على الصعيدين السياسي والعسكري :

فمن الناحية السياسية ، وجد النظام الاردني نفسه بعد الهزيمة في حالة ضعف سياسي ، وأدى تطور حركة المقاومة الفلسطينية ووجودها الفعال على الارض الاردنية الى حالة جديدة يمكن تسميتها بـ « ازدواج السلطة » ، فالى جانب اجهزة الدول الرجعية ، بدأت تنمو سلطة شعبية ثورية مسلحة تتمثل في الفدائيين ، وفي الجماهير المسلحة بالمخيمات، وقد أوجدت هذه السلطة الشعبية مناخا من الحريات السياسية الديمقراطية فرضته فرضا ، وبقوة السلاح ، على سلطة النظام الاردني الرجعي .

وأمام هذا كله وجد النظام الاردني نفسه غير قادر على أن يقبض بيد من حديد ، كما كان يفعل في السابق ، على حركة الجماهير، وعلى العمل الوطني .. واضطر الملك ، في البداية ، أن يغير بعض الوجوه التي كان يتعاون معها في مرحلة قمع الحركة الوطنية قبل الهزيمة ، وأن يغيب بعضها ايضا لفترة من الزمن ، خاصة التي كانت تمثل بالنسبة للجماهير والحركة الوطنية رمز الارهاب والديكتاتورية ضد العناصر الوطنية ، وفي مقدمة هذه الوجوه : محمد رسول الكيلاني الذي كان على رأس المخابرات الاردنية قبل الهزيمة ، والذي عرفت الحركة الوطنية على يديه كل انواع واساليب الارهاب والتصفية .

وبدأ الملك يخطط لتقوية نظامه وحكمه في مواجهة التطورات الجديدة .

ومنذ عدة شهور اجرى الملك تعديلا وزاريا واضح المعاني والدلالات . فقد وضع على رأس الاجهزة القمعية للسلطة : الداخلية والجيش ، رجلين من اخلص رجاله : الكيلاني وزيرا للداخلية ، والشريف ناصر بن جميل قائدا جديدا للجيش . وكان واضحا أن هذا التعديل هو في اتجاه الاستعداد والتحضير لمواجهة تطور « سلطة » العمل الفدائي .

وهكذا أتى الملك بعناصر مخلصة له ، وغير مترددة ، وذات ماض عريق وطويل ضد الحركة الوطنية ، بدلا من العناصر الضعيفة التي « جبنت » - على حد قول الملك - في التجربة السابقة للمواجهة مع العمل الفدائي .

هذا على الصعيد السياسي والحكومي .

أما على الصعيد العسكري ، فقد عمل الملك على تقوية العناصر والقوات الموالية له في الجيش والقوات الخاصة ، كالحرس الملكي ، داخليا وخارجيا :

فعمل الملك على توسيع قوات البادية بشكل خاص التي تعتبر بمثابة قوات ملكية مضمونة مئة بالمئة ، ومشهورة بشراستها وتقيدها بالاوامر الملكية مهما كانت موجهة ضد الجماهير والحركة الوطنية ..

.. وسلح الملك قوات البادية بأحدث انواع الاسلحة والدبابات ، بالاضافة الى زيادة عددها ،وبالمقابل عمل على ضمان قوات الجيش بشتى الاشكال .

وعلى الصعيد الخارجي ، استعان الملك بقوات اجنبية هي القوات الباكستانية ، بالاضافة الى وجود قوات عربية هي القوات السعودية التي جاءت الى الاردن لا لتقاتل اسرائيل ، بل لتدافع عن النظام الرجعي فيحالة تعرضه للخطر ..

أما القوات الباكستانية فقد جاءت بديلا عن المساعدة العسكرية الاميركية أو البريطانية المباشرة ، بحجة أنها قوات وخبراء للمساعدة في الاستعداد والاشتراك في القتال ضد اسرائيل !.

وقد كشفت احدى الصحف الاميركية مؤخرا، وهي صحيفة « نيويورك تايمز » ، عن وجود عدة بعثات من المدربين الباكستانيين وعن وجود فيلق باكستاني يبلغ تعداده حوالي ٣ الاف جندي .

وبالطبع فان هذه المساعدات العسكرية الباكستانية لم تأت الا لمساعدة النظام الاردني « الصديق » في أية مواجهة مع الفدائيين .

معاني الاجراءات واهدافها

في هذا الاطار السياسي العام من المخطط الاميركي - الاسرائيلي ، وفي هذا الاطار من تطور الاوضاع الداخلية في الاردن ، جاءت الاجراءات التي أصدرها الحكم الاردني لتنفيذ خطة مواجهة العمل الفدائي .

ماذا مثلت هذه الاجراءات ، وما هي الاهداف التي توخاها النظام الاردني من اصدارها ، وما « حظها » من النجاح على ضوء المقاومة التي لقيتها من منظمات الفدائيين ومن الجماهير الفلسطينية والعربية ؟

مثلت هذه الاجراءات الامور التالية :

- أولا : محاولة لوضع القيود على تحرك الفدائيين في العاصمة عمان ، كمنع التجول بالسلاح ، ومسألة رخص السيارات الخ .

- ثانيا : محاولة لتجريد الجماهير الفلسطينية في المخيمات من السلاح .

ثالثا : محاولة لكبت الحريات السياسية وتقييدها والعودة بالوضع السياسي الى الوراء ، الى ما كان عليه سابقا قبل وجود حركة المقاومة !

وقد كانت هذه الاجراءات المتعلقة بالنشاط السياسي والحزبي ملفتة للنظر ، اذ أنه لاول مرة ، بعد هزيمة ٥ حزيران يجابه فيها النظام الاردني ما نشرته حركة المقاومة من حريات سياسية وديمقراطية للجماهير ، كالاجتماعات الشعبية الواسعة ، وحرية التظاهر ، والمناقشات السياسية الواسعة في المخيمات ، والنشرات والبيانات والمنشورات.

وكان واضحا من تركيز الاجراءات على هذه الحريات الديمقراطية مقدار ما أخذ النظام الرجعي يشعر به من خوف وقلق تجاه تطور الوعي الثوري عند الجماهير ، وما توفره حركة المقاومة لها من ضمانات للحريات الديمقراطية.

ومن طبيعة هذه الاجراءات تتضح الاهداف التي توخاها النظام الاردني من اصدارها ،

الجماهير العربية مدعوة لحماية حركة المقاومة وفضح الحكومات المتواطئة مع حكام الاردن

بيان المنظمات الفدائية

- حركة المقاومة تقف جبهة واحدة صلبة وحديدية لمجابهة السلطة الاردنية ..
- تكوين قيادة موحدة مهمتها حماية المقاومة من التطويق والتصفية .
- حركة المقاومة لن تتنازل « شعرة واحدة » عن حقوقها .
- مطالبة الجماهير العربية باليقظة الثورية للوقوف مع العمل الفدائي في معركة المصير .

يا جماهير شعبنا : في هذه اللحظات تجتاز حركة المقاومة الفلسطينية في الاردن مرحلة حاسمة وخطيرة تهدد القضية الفلسطينية والمقاومة المسلحة بالتطويق والتصفية . فقد اذاعت الحكومة الاردنية اليوم ٥ .١-٢-١٩٧٠ بيانا من احدى عشر بندا موجه كليا ضد العمل الفدائي ويستهدف عمليا وقف النشاط المسلح والتعبئة الجماهيرية بالحجج والعبارات الغامضة الغرض منها ان تكون منظمات المقاومة والجماهير الفلسطينية ومعها الجماهير العربية في حالة بلبلة وارتباك . ان جميع فصائل حركة المقاومة ترى في بيان الحكومة الاردنية خطرا كاملا ومصيريا على شعبنا الذي حمل السلاح لتحرير بلاده ومارس الكفاح المسلح كحق عادل ومشروع للصراع مع الصهيونية والامبريالية ورفض كافة الحلول التصفوية والاستسلامية ، ان جميع فصائل حركة المقاومة ترى ان السلطة الاردنية بموقفها الحاضر والخطير تريد زج البلاد في معركة دموية وحرب اهلية يتقاتل فيها ابناء الشعب الواحد خدمة لاغراض استعمارية وانانية معادية بحق شعبنا في ممارسة كفاحه المسلح والجماهيري بدون قيد او شرط . ان حركة المقاومة التي انتزعت حقها بدماء الشهداء وبطولة المناضلين ستواصل كفاحها المشروع رافضة تطويقها وتصفيتها كخطوة على طريق تصفية القضية الفلسطينية .

ان حركة المقاومة تعتبر ان السلطة الاردنية وحدها هي المسؤولة عن اي قطرة دم تسيل من ابناء الشعب وتحملها المسؤولية كاملة ، في دفع البلاد الى حافة الحرب الاهلية بدلا من توجيه جميع البنادق نحو العدو الاستعماري الصهيوني . ان حركة المقاومة تطالب جماهير شعبنا وجماهير الامة العربية باليقظة الثورية للوقوف كتلة متراصة مع العمل الفدائي في معركة المصير التي تحاول السلطة الاردنية فرضها عليها بالقوة والتلويح باستخدام اجهزة الدولة لضربها . ان حركة المقاومة تعلن بكافة فصائلها انها تقف جبهة واحدة صلبة وحديدية لمجابهة الموقف وانها أوكلت الى قيادة موحدة مهمة حماية المقاومة من التطويق والتصفية ومتابعة المعركة ضد العدو الصهيوني الامبريالي . وحركة المقاومة لن تتنازل شعرة واحدة عن حقوقها التي ناضلت من أجلها منذ هزيمة حزيران حتى الان . ان حركة المقاومة تدعو جميع الدول العربية كافة ودول المواجهة خاصة ان تعلن موقفها بوضوح من اجراءات السلطات الاردنية موقفا ايجابيا مع حركة المقاومة من اجل حمايتها ومساندتها لمتابعة كفاحها الثوري ضد اعداء شعب فلسطين والامة العربية سيما وان هذا الاعلان من السلطة اردنية قد جاء مباشرة بعد انفضاض مؤتمر دول المواجهة وتشويه دول المواجهة الاخرى .

يا جماهير شعبنا ان ثورتنا في خطر فالتفوا حولها ولا تنخدعوا لاساليب التضليل والاشاعات فحركة المقاومة مصممة على متابعة النضال حتى النصر مهما بلغت التضحيات . ولن تتهاون تجاه اية محاولة لتمزيقها او لتطويقها او الانفراد بمنظمة اخرى حيال غيرها فالقضية ليست قضية سيارات او اسعار تموين اننا جميعا في خندق واحد وعلى كل من يحاول تطويق المقاومة او ضربها ان يتحمل مسؤولية اراقة دماء شعبنا .

اليقظة الثورية تجاه مؤامرات الاعداء والنصر للمقاومة الباسلة .

وعاشت حرب التحرير الشعبية . وعاشت فلسطين حرة عربية .

التوقيع : طلائع حرب التحرير الشعبية « الصاعقة » . حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » . الجبهة الشعبية الديمقراطية . قوات التحرير الشعبية . جبهة التحرير العربية. منظمة فلسطين العربية . الجبهة الشعبية « القيادة العامة » . جبهة النضال الشعبي الفلسطيني . الهيئة العاملة لتحرير فلسطين. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

معالم الخطة المرسومة :

- تنفيذ المؤامرة على مراحل: (قيود على التحرك والنشاط السياسي والفكري الحصار والتطويق ، التصفية المباشرة)
- محاولة الاستفراد بمنظمة دون اخرى



جلسة المؤامرة، الملك حسين يرئس الاجتماع الحكومي الطارىء ، وهو الاجتماع الذي اتخذت فيه اجراءات ضد العمل الفدائي ، وقد حضر الاجتماع قائد الجيش ومدير الامن العام ورئيس الاستخبارات .

والتي تحدد معالم الخطة المرسومة لتصفية المقاومة الفلسطينية تمهيدا لصفقة التسوية السلمية .

الهدف الاول منها : تركيز قبضة السلطة الرجعية على العاصمة عمان ، بحيث تكبت حركة الجماهير الوطنية .

والهدف الثاني : اجلاء الفدائيين عن العاصمة بحيث يحصر نشاطهم العسكري في القواعد وبعيدا عن جماهير المخيمات ، وهذا ما يسهل عملية حصارهم وتطويقهم ، تمهيدا لعملية ضربهم سواء من الداخل أو من اسرائيل نفسها .

.. أي أن الخطة المرسومة هي تنفيذ مؤامرة ضرب وتصفية حركة المقاومة على مراحل : المرحلة الاولى وضع القيود على تحركهم ونشاطهم وعزلهم عن الجماهير .. والمرحلة الثانية : حصارهم وتطويقهم عسكريا في قواعدهم البعيدة عن المدن . والمرحلة الثالثة: ضربات مختلفة سواء من اسرائيل ، أو من النظام الاردني نفسه . (مساعدة خارجية ؟)

بالاضافة الى ذلك كانت السلطة الاردنية تحاول أن تطبق اجراءاتها باسلوب استفراد منظمة فدائية دون اخرى ومحاولة التفريق بينها ..

رد فعل منظمات المقاومة

وأمام ذلك كله ، ظهر رد فعل منظمات المقاومة سريعا وقويا ، بعد ساعات قليلة من صدور الاجراءات .

فقد اجتمعت جميع منظمات المقاومة بدون استثناء ، واصدرت بيانها الاول الذي رفضت فيه رفضا مطلقا اجراءات الحكم الاردني - ويجد القارىء نصه في هذه الصفحة - .. ثم اتخذت عدة قرارات لمجابهة الموقف :

١ - اعلان حالة الاستعداد لمواجهة أي احتمال طارىء ضد قوات الفدائيين .

٢ - حماية المراكز الحيوية التي يقيم بها الفلسطينيون .

٣ - تشكيل قيادة فدائية موحدة يكون مقرها قيادة الكفاح المسلح الفسطيني لادارة العمليات فورا ضد أية قوة مضادة تتحرك لضرب العمل الفدائي .

٤ - استخدام القوة لمنع السلطات الاردنية من تنفيذ قراراتها الاخيرة .

٥ - الطلب من دول المواجهة الاعلان الفوري عن موقفها من القرارات الاردنية التي صدرت كي لا تستغل السلطة الاردنية حضورها مؤتمر دول المواجهة لايهام الشعب بأن هذه القرارات هي ضمن قرارات دول المواجهة .

٦ - اذاعة نداء على الشعب العربي يوضح المؤامرة التصفوية على العمل الفدائي .

٧ - اصدار أوامر لكافة القطاعات العسكرية الفدائية لتكون تحت امرة القيادة الفدائية الموحدة التابعة لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني .

وقد حاول النظام الاردني تنفيذ اجراءاته بالفعل ، الا أن منظمات المقاومة وقفت جميعا بالمرصاد وطبقت قراراتها بحزم وقوة ، وحصلت اشتباكات عنيفة بين قوات البادية الملكية وقوات الفدائيين . وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن وقوع عدة ضحايا ، وخاصة في جبل التاج الذي شهد اعنف اشتباك مسلح حيث قامت السلطات الرجعية بارسال عدد من الاليات ، وبدأت في اطلاق النار على الجماهير ، وفي مخيم الوحدات في عمان وقع اشتباك عنيف بين الجماهير المسلحة وقوات الفدائيين من جانب ، وبين قوات البادية من جانب اخر ..

اجتماع جميع المنظمات الفدائية والاحزاب السياسية والاتحادات النقابية والعمالية

وفي مواجهة المؤامرة اجتمعت جميع المنظمات الفدائية الفلسطينية وجميع ممثلي الاحزاب السياسية والاتحادات النقابية والعمالية والمهنية والمنظمات السياسية. كان الاجتماع يوم الاربعاء الموافق ١١-٢-١٩٧٠ في مقر منظمة التحرير الفلسطينية وتدارس المجتمعون الوضع الخطير الذي نشأ في البلاد نتيجة القرار الصادر عن مجلس الوزراء في الاردن يوم الثلاثاء ١٠-٢-١٩٧٠ ، وقد تقرر تشكيل قيادة موحدة للعمل الفدائي والجماهيري في الاردن . وقد صدر عن هذا الاجتماع البيان التالي :

يا أبناء الشعب العربي في الاردن

يا جنود وضباط الجيش العربي الاردني

من الواضح أن القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء قد جاءت في الوقت الذي يشتد فيه نشاط الدول الامبريالية وعلى رأسها أميركا للتواطؤ مع العدو الصهيوني لفرض الاستسلام على الامة العربية .

ان هذه المؤامرات في حقيقتها ومن حيث مضمونها الفعلي تهدف الى تصفية العمل الفدائي الفلسطيني وحركة التحرر الوطني في الاردن ، وهي امتداد لموقف السلطة المستمر المعادي للعمل الفدائي وللشعب الاردني . ولقد أصبح من الواضح الجلي أن وضع هذه المؤامرات موضع التنفيذ أدى الى الشروع في سفك دماء المواطنين من الفدائيين ومن الجنود وقد استشهد حتى ساعة اعداد هذا البيان ثمانية من الفدائيين وعدد من جنود الجيش العربي .

والسؤال الذي يطرح نفسه : لمصلحة من تجري اسالة دماء المواطنين ؟ لمصلحة من تدفع السلطة جندي الجيش الى اطلاق النار على الفدائيين بدلا من اطلاق كل النيران ، نيران الفدائيين والجنود ، الى صدور العدو الصهيوني والاستعماري الذي يحتل اجزاء واسعة من الوطن العربي ويواصل اعماله العدوانية على كافة الاقطار العربية ؟

أيتها الجماهير الاردنية :

ان العمل الفدائي بجميع منظماته بالتضامن الوثيق مع القوى الوطنية والنقابية والمهنية يهيب بكم بأن تقفوا صفا واحدا لخنق التآمر على العمل الفدائي الفلسطيني وعلى الحركة الوطنية وعلى الشعب في الاردن ، اننا نهيب بالجنود والضباط التآخي التام مع اخوانهم الفدائيين من ابناء الشعب ورفض تنفيذ أوامر اطلاق النار على الفدائيين وعلى ابناء الشعب ، وليكن شعارنا جميعا : مزيدا من تعزيز وحدة الشعب المقدسة في الاردن ، مزيدا من التآخي بين الجيش العربي الاردني والفدائيين ، مزيدا من التصميم على مقاتلة العدو الصهيوني ، وعلى تحرير أرض الوطن.

ان الجماهير الشعبية في الاردن ، اذ تشجب التآمر على العمل الفدائي ، تطالب بقيام حكم وطني في الاردن يثق فيه الشعب ويستطيع أن يضع البلاد في حالة حرب حقيقية ويتفاعل تفاعلا تاما حقيقيا مع العمل الفدائي ويجند كافة طاقات الشعب للمجهود الحربي ويوفر السلاح الكافي والفعال والمطلوب للجيش العربي الاردني وليحفظ الاموال العامة من السرقة والتبذير ويستثمرها في بناء المجهود الحربي الفعال وفي بناء الاقتصاد الوطني .

ان الثورة الفلسطينية المتضامنة مع

— البقية على الصفحة ١٤ —

شؤون محلية

اهداف النشاط الاميركي في لبنان

■ بعدما نجحت واشنطن في تشديد سيطرتها الاقتصادية والسياسية
تسعى الآن لتوحيد فصائل النظام حول مرشح "مختار" للرئاسة..
■ النشاط الاميركي يجري في اطار المؤامرة على القضية الفلسطينية

بقلم
حسن فخر

يشهد لبنان في هذه الايام نشاطا اميركيا واسع النطاق ومتعدد الاشكال والاهداف . وهذا النشاط حلقة اساسية في مجمل المخطط الاميركي في الشرق الاوسط الرامي الى فرض الاستسلام الكامل على العرب وتثبيت دعائم الدولة الاسرائيلية العدوانية التوسعية ، وبالتالي ضمان استمرار الوجود الاستعماري الاميركي الاقتصادي والسياسي في المنطقة .

وقد أصبح واضحا ان الاجهزة الاميركية في لبنان سواء كانت في خدمة ادارة الدولة الاميركية ، أم مؤسساتها الاقتصادية الاحتكارية الكبرى ، هي الان — بما تتمتع به من نفوذ وسيطرة فعلية في مختلف المجالات — في وضع يتيح لها امكانية اكبر في النجاح بتنفيذ مخططاتها . فمن الناحية الاقتصادية سجل النفوذ الاميركي في السنوات الاخيرة قفزات كبرى حيث حققت الرساميل الاميركية سيطرتها على شرايين الحياة الاقتصادية في لبنان او تغلغلت فيها باحجام كبرى . حدث ذلك منذ عملية افلاس بنك انترا ولا يزال الامر مستمرا على أوسع نطاق وبشكل مصمم ومدروس .

ويمكن القول الان انه ، على الرغم من المنافسة البريطانية والفرنسية الشديدة ، تملك الرساميل الاميركية سيطرة واسعة على الشرايين الرئيسية للحياة الاقتصادية في لبنان .

ومن الطبيعي ان تنعكس اثار النفوذ الاقتصادي الاميركي الواسع على الحياة السياسية في البلاد . والواقع ان جميع فصائل النظام من « نهجية وحلفية » وسواها هي على علاقة مختلفة الدرجات مع الادارة السياسية الاميركية عبر السفارة الاميركية في بيروت . يضاف الى ذلك نشاط وكالة المخابرات المركزية الاميركية التي تقيم علاقات مباشرة مع العديد من الزعامات التقليدية والشخصيات السياسية من مختلف فصائل النظام وتوجهها للعمل في خدمة مخططاتها .

وقد اصبح معروفا ان هذه الفصائل تتسابق في مجال التقرب من الولايات المتحدة والفوز برضى دوائرها المختلفة العاملة في لبنان . وليس بدون مغزى طبعا ان موائد السفير الاميركي بورتر نادرا ما تخلو من السياسيين والنواب والوزراء والشخصيات اللبنانية .

وهناك سبب مهم اخر وراء تهافت فصائل النظام المتصارعة من اجل السلطة والنفوذ على تقديم الولاء للسياسة الاميركية ، يكمن في معركة انتخابات رئاسة الجمهورية التي ستجري بعد حوالي سبعة أشهر . ولما كان اتساع النفوذ الاميركي في لبنان يعطي واشنطن دورا متزايد التأثير على نتائج انتخاب رئيس الجمهورية الجديد ، فان كلا من هذه الفصائل يحرص على ان يكون الحصان الذي تراهن عليه اميركا في هذه الانتخابات ..


بيار اده ووزير خارجية أميركا روجرز خلال حفلة في واشنطن ..

أميركا ومعركة انتخابات الرئاسة

وتتركز النشاطات الاميركية الدائرة حاليا في نطاق الاعداد لمعركة انتخابات رئاسة الجمهورية على محاولة جمع جميع فصائل النظام حول مرشح واحد يكون قادرا على تنفيذ المهمات المطلوبة منه وفي رأسها ضمان المصالح الاميركية ، والوقوف في وجه الحركة الثورية الجماهيرية المناضلة من اجل تحقيق التغيير الجذري في بنية النظام ، والتصدي للحركة الفدائية الفلسطينية وذلك ضمن مخطط امبريالي صهيوني يشمل المنطقة كلها. واننا نشهد الان بداية تنفيذ حلقة رئيسية في المؤامرة في الاردن ترقب نتائجها الدوائر الحاكمة هنا باهتمام لتقرير مدى ما يمكن أن تفيد منها في دعم معركتها ضد العمل الفدائي .

والمرشحون الذين تتداولهم الاحاديث السياسية الان كثر في مقدمتهم الرئيسان السابقان فؤاد شهاب وكميل شمعون وريمون اده وشقيقه بيار والياس سركيس الخ ... وفي حين ترى بعض المصادر المطلعة بأن الدوائر الاميركية تميل الى تأييد المرشح النهجي بالنظر لما يتمتع به من امكانيات عملية تساعده على التحرك والصمود في وجه ريح الحركة الجماهيرية العاصف ، تقول مصادر اخرى بأن الدولة الاميركية تلعب في الواقع لعبة السيد بيار اده الذي تربطه علاقات وثيقة جدا بالرساميل المالية الاميركية الضخمة ، كما يحظى بتأييد دوائر عربية درجت العادة ان يكون لموقفها تأثير اساسي في نتائج الانتخابات .

وقد ارادت بعض الاوساط النهجية في الفترة الاخيرة ان تعيد الاعتبار الى بعض رجالاتها بعد ما تخطتهم الحركة الجماهيرية وكشفت حقيقتهم ووجهت اليهم الاتهامات . وفي مدى زمني واحد غداة توقيع اتفاق القاهرة الذي كرس انتصار الثورة الفلسطينية في الاعتراف بوجودها الفعلي على الارض اللبنانية بعد صمودها في وجه خطة السلطة لتصفيتها خلال تشرين الماضي ، دأبت بعض مصادر الاعلام على القيام بحملة لاستصراح زعماء « الصف الوطني » ضد السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية . وفي هذا النطاق حاولت بعض الاوساط الاعلامية ان تصور تبادل الكلمات بين السفير الاميركي والسيد رشيد كرامي في مأدبة عشاء أقامها في الاسبوع الاسبق نادي « اللايونز » الاميركي بأنه « معركة » بين رئيس الوزراء والدبلوماسي الاميركي ، مع أن ما حدث لا يعدو كونه حوارا عاديا احيط بأكبر قدر من « تهذيب » الطبقة الارستقراطية التقليدي . واعتبرت وسائل الاعلام — اياها — بأن ما ورد على لسان السيد كرامي من عبارات عامة تقليدية عن التمسك بعروبة فلسطين وانتقاد مواقف الدول الغربية في دعم اسرائيل ، بأنه «هجوم» على السفير الاميركي وسياسة بلاده .

ومن الواضح ان وراء هذه الحملة الاعلامية الموجهة محاولة مقصودة لاحاطة مواقف النهجيين بهالة من الدعاية يحتاجون اليها بعد ما انكشفت حقيقة مواقفهم خلال الازمات مع الفدائيين بوصفهم جزءا من النظام لا يختلفون عنه الا بمواقفهم التكتيكية المعلنة تحت ضغط الحركة الجماهيرية التي يحرصون على التظاهر بتبني بعض شعاراتها بنصرة الثورة الفلسطينية .

محاولات لضرب اتفاق القاهرة

وقد رأينا كيف ان السلطة اللبنانية بدأت منذ أكثر من شهر محاولاتها الرامية الى سلب حركة المقاومة الفلسطينية المكاسب التي حققتها بصمودها والتفاف الجماهير اللبنانية والعربية حولها ، وكرسها اتفاق القاهرة . وفي هذه الاثناء ارتفعت حمى المزايدات الصادرة عن اطراف النظام الاخرى من شمعونية وكتائبية وادية وسواها الداعية الى رفض اتفاق القاهرة رفضا تاما ، وبالتالي رفض الوجود الفدائي والمطالبة بدعوة قوات طوارىء دولية للمرابطة على الحدود بيننا وبين الوطن الفلسطيني المغتصب .

وقد زار لبنان خلال الشهور الاخيرة العديد من الشخصيات الاميركية المسؤولة بينها مسؤولون في وزارة الخارجية الاميركية وأعضاء الكونغرس ومساعدون للرئيس الاميركي ، واحيطت زيارات البعض منهم ومباحثاتهم مع المسؤولين اللبنانيين بسرية تامة .

وفي اواخر الشهر الماضي زار لبنان ثلاثة أعضاء في الكونغرس الاميركي وعقدوا مباحثات مع كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية .

استمرار تغلغل الرساميل الاميركية

وفي ذات الوقت واصلت الشركات والمؤسسات التجارية والمالية الاميركية تغلغلها في مختلف مرافق البلاد الاقتصادية مستفيدة من التسهيلات الواسعة التي تقدمها لها الدولة تحت ستار تشجيع استثمار الرساميل الاجنبية في البلاد . ولكن الوقائع بينت أن تغلغل الرساميل الاميركية بمثل هذا الشكل الواسع لم يكن الهدف منه القيام باستثمارات مهمة جديدة في السوق الداخلية قد تساعد تبعا لمنطق أهل النظام ، على خلق « انتعاش اقتصادي » مزعوم . وحتى هذا الهدف كان بعيدا عن تخطيط الرساميل الاميركية . وقد أصبح معروفا الان ان في رأس مخطط الاحتكارات الاميركية الاستيلاء على المؤسسات والمشاريع الاقتصادية والتجارية والمصرفية القائمة بطريق الشراء او المشاركة وسحب الارباح التي تحققها الى الخارج بدلا من اعادة توظيفها في الداخل . وقد نشطت في الفترة الاخيرة المؤسسات المالية الاميركية في القيام بحملة دعائية واسعة تهدف الى اجتذاب الرساميل اللبنانية ، بما في ذلك مدخرات الطبقة الوسطى ، لتوظيفها في مشاريع للاستثمار المالي تقوم في الولايات المتحدة نفسها . كما أن المصارف الاجنبية ، ومن بينها المصارف الاميركية وتلك التي تحولت ملكيتها حديثا الى المؤسسات الاميركية دأبت على توظيف قسم كبير من ودائعها في مشاريع خارجية ، والمعروف ان هذه المصارف الاجنبية تستأثر بحوالي ٨٥ بالمائة من مجمل الودائع المصرفية في البلاد .

قاعدة للنشاط الاميركي في المنطقة

وقد اصدرت السفارة الاميركية في لبنان بيانا في اوائل الشهر الحالي جاء فيه أن ٤٨ شركة أميركية فتحت فروعا جديدة في لبنان خلال العام الماضي — ١٩٦٩ — وبذلك اصبح عدد الفروع العاملة لهذه الشركات في لبنان ٤٩٩ شركة مقابل ٤٥١ شركة في عام ١٩٦٨ ، و ٣٩٠ في عام ١٩٦٧ . وأضاف البيان قائلا أن نشاط هذه الفروع يشمل الشرق الاوسط كله ، وقد اتخذت من العاصمة اللبنانية مركزا رئيسيا لها بالنظر لما تتمتع به من تسهيلات في الترويج لاعمالها ومبيعاتها في المنطقة .

وهناك امثلة كثيرة على الادوار السياسية الاضافية التي تقوم بها المؤسسات والشركات الاميركية العاملة في لبنان في نطاق تنفيذ الخطة الرامية الى تشديد القبضة الاميركية على البلاد . فقد ظهرت في الصحف المحلية اعلانات وأنباء كثيرة عن نشاطات موجهة تقوم بها بعض هذه الشركات بعيدا عن اختصاصاتها والتي تهدف الى توسيع القاعدة التي تؤيد السياسة الاميركية من نطاق الطبقة البورجوازية الكبيرة المرتبطة مصالحها بالدول الامبريالية لتشمل الطبقة الوسطى ، وذلك عن طريق أساليب كثيرة حافلة بالاغراء والتشويق .

فشركة « اميركان لايف انشورنس كومباني » نشرت اعلانا موجها الى سكان محافظة الجنوب جاء فيه انها « تقدم فرصا سانحة للمواطنين في محافظة الجنوب الذين يرغبون في العمل في مهنة حرة ذات كسب وفير ومستقبل مضمون . وتؤمن الشركة التدريب الكامل والمساعدة الفعالة للذين يتمتعون بالكفاءة والطموح » .

وواضح ان نشاط هذه الشركة الاميركية الكبرى يتعدى كثيرا نطاق عملها في خدمات التأمين . كما أن تخصيص اهل الجنوب — والمقصود الطبقة الوسطى فيه — بهذه المساعدة له اكثر من مغزى .

وفي تشرين الثاني الماضي افتتح فرع « تشايز مانهاتن بنك » في بيروت ، بحضور رئيس مجلس ادارة المصرف المالي الاميركي المعروف دايفيد روكفلر ندوة في فندق البستان في بيت مري اشترك فيها رجال المال والاقتصاد اللبنانيين دارت الابحاث خلالها حول اوضاع البلدان المتخلفة .

وفي الشهر ذاته اقام فرع « فيرست ناشونال سيتي بنك » الاميركي في بيروت معرضا « للفن اللبناني » في احدى قاعات الفرع عرض فيه اعمالا فنية لفنانين وقع عليهم اختياره هم : جوليانا ساروفيم ، وياسمين بالاريان ، وسيسي سرسق ، وشارل بشير ، وبسام نصر .

وفي كانون الاول الماضي ادلى السيد ك . روبرت ديفاين نائب رئيس مؤسسة « ريدرر دايجست » الاميركية التي تصدر مجلة «المختار» لدى زيارته لبيروت بأنه اجرى اتصالات مع المسؤولين اللبنانيين للسماح له باصدار الطبعة العربية للمجلة في لبنان . والجدير بالذكر ان دار « اخبار اليوم » في مصر كانت تتولى اصدار « المختار » — وهي مجلة موجهة وثيقة الصلة بالاحتكارات الاميركية الكبرى — ولكن الحكومة المصرية فسخت العقد معها بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ وموقف أميركا المعادي للعرب .

نصائح اميركية بزيادة الضرائب

وتشمل نشاطات الشركات والمؤسسات الاميركية في لبنان حقولا اخرى تكشف ايضا الادوار الاضافية التي تقوم بها وتشكل تدخلا صريحا في الشؤون الداخلية ومحاولة مكشوفة لمساعدة الطبقة الحاكمة اللبنانية على تسديد استثمارها للجماهير الشعبية الكادحة وذات الدخل المحدود .

فالبنك الدولي للانشاء والتعمير الذي تملك الولايات المتحدة ٦٥ بالمائة من رأسماله طلب من الحكومة اللبنانية في اواخر ١٩٦٨ أن تعمد الى فرض ضريبة اضافية على سعر صفيحة البنزين مقدارها ليرة لبنانية كشرط لموافقته على منح قرض للبنان من اجل تنفيذ مشروع اكمال اتوستراد بيروت — طرابلس . وكان واضحا أن الهدف من هذا الشرط ضمان تسديد القرض المقترح بفائدة مرتفعة تبلغ ٥ر٥ بالمائة . ويذكر القراء أن رئيس الحكومة انذاك — وكان السيد رشيد كرامي نفسه — اخذ بوجهة نظر البنك الدولي وطرح موضوع زيادة على صفيحة البنزين على الرأي العام ، ولكن ذلك قوبل بحملة استنكار كبرى لدرجة ان مجلس النواب رغم تركيبه الطبقي المعروف لم يستطع الموافقة على فرض الضريبة الجديدة.

وبتكليف من الحكومة اللبنانية قامت بعثة مؤسسة فورد الاميركية بوضع مشروع لتنظيم الضرائب في لبنان حصر واضعوه همهم في البحث عن وسائل جديدة للتشدد في جباية الضريبة واقتراح فرض ضرائب جديدة غير مباشرة دون التعرض للأسس الفاسدة التي تقوم عليها الضرائب من حيث تحمل الطبقات الشعبية القسم الاكبر من متوجباتها . وجاءت سلسلة الضرائب الجديدة التي فرضت مؤخرا دليلا على العبقرية الاميركية الحريصة على تجنيب الطبقة الرأسمالية المتمتعة بخيرات البلاد اية اعباء ضريبية جديدة في الوقت الذي تثقل فيه كواهل جميع ذوي الدخل المحدود بمزيد من الضرائب غير المباشرة .

وفي العام الماضي درست وزارة الاقتصاد الوطني مشروعا مدعوما من أوساط لبنانية نافذة للتعاقد مع خبير أميركي في شؤون النفط ليتولى وظيفة مستشار للشؤون النفطية في الوزارة مهمته الاشراف على العلاقات بين الدولة وشركات النفط . وعلى الرغم من ان الموضوع لم يبت فيه بعد فانه لا يزال برسم الدرس .. وهكذا يبدو ان النظام لم يكتف بهذا القدر من التساهل والاستسلام الذي يتسم به موقفه تجاه شركات النفط ، وهو لذلك يريد ادخال احد الاعوان الممثلين لهذه الشركات الى قلب الادارة اللبنانية وذلك حرصا على المبالغة في تطمين شركات النفط وعدم ازعاجها .

مصافحة بعد حفلة نادي « الليونز » بين السفير الاميركي بورتر ورئيس الحكومة وقد ظهر بينهما حليم المعماري « كاتم اسرار » السفارة الاميركية ..



« أهلا وسهلا بكم في لبنان » هذا ما تقوله لافتة ضخمة لبنك أميركي على طريق المطار ..

مشروع شبيه بالنقطة الرابعة

وتعاقدت الحكومة اللبنانية كذلك مع « مؤسسة الشرق الادنى الاميركية » للقيام بتنفيذ مشاريع زراعية في مختلف المناطق الريفية بلبنان . وتضمن العقد منح تسهيلات واسعة للمؤسسة الاميركية وموظفيها غير اللبنانيين . ومن ذلك اعفاء جميع الاليات والاجهزة ولوازم المكاتب من كافة الرسوم والضرائب . وهذا الاعفاء يشمل كذلك مرتبات الموظفين الاميركيين كما يشمل سياراتهم والامتعة الشخصية التي يستوردونها .

وتشبه نشاطات هذه المؤسسة ما كانت تقوم به « النقطة الرابعة » الاميركية في الحقل الزراعي قبل حوالى ١٨ عاما . وقد اثبتت الوقائع ان « النقطة الرابعة » التي كانت مهمتها في الظاهر تقديم المعونة الفنية في مختلف الحقول الزراعية والصناعية والاقتصادية والادارية وتتحمل الخزينة اللبنانية ٥٠ بالمائة من جميع نفقاتها ، لم تقدم في الواقع اية خدمة عملية للبنان ، وكان همها جمع المعلومات عن جميع دقائق الاوضاع الداخلية والقيام بدعاية واسعة لنمط الحياة الاميركي .

وفي نطاق الحملة التضليلية التي تقوم بها المؤسسات الاميركية في لبنان ، انشاء ما يسمى بـ « الجمعية الاميركية للعدالة في الشرق الاوسط » ، وقد تأسست هذه الجمعية غداة حرب حزيران ١٩٦٧ واشتداد مشاعر العداء للولايات المتحدة في البلاد العربية بسبب دعمها الفعلي للعدوان الاسرائيلي .

وكان واضحا ان الهدف من انشاء هذه الجمعية التي جذبت اليها العديد من الشخصيات اللبنانية السياسية والثقافية المتعاطفة مع الولايات المتحدة ، العمل على امتصاص النقمة على هذا البلد المعادي للعرب ، ولم يعد سرا أن الاستخبارات المركزية الاميركية تدعم هذه الجمعية وتوجهها وفق خطة مدروسة .

★ ★

ان ما تقدم ليس سوى جزء صغير من الصورة عن السيطرة الاميركية على لبنان اقتصاديا وسياسيا وثقافيا . ومن الواضح ان كل ما تقوم به المؤسسات الاميركية على اختلاف اختصاصاتها انما يجري وفق خط عام وتنسيق كامل يخدم في الدرجة الاولى المصالح الاميركية القريبة والبعيدة ، ويسهم في تنفيذ المخطط الاميركي الموضوع في لبنان والبلاد العربية .

وتؤكد مواقف أهل النظام بأنهم ، على الرغم من الصراع المحتدم بين فصائلهم المختلفة ، بأنهم جميعا حريصون على تقديم الولاء للولايات المتحدة الاميركية التي تقف اليوم على رأس المعسكر الامبريالي .

ويتخلل هذه الصورة بالطبع واقع التناقضات فيما بين مصالح كل من الدول الغربية الكبرى بصورة عامة ، وبين مصالح الولايات المتحدة من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة اخرى بصورة خاصة . ولكن من الواضح ان الميزان يميل في هذا الصراع الى جانب اميركا بما لها من ثقل اقتصادي وسياسي . واتجاه معظم فرقاء النظام صوب واشنطن انما تفرضه مصالحهم الطبقية وارتباط هذه المصالح عضويا بمصالح الاحتكارات الرأسمالية الاميركية .

تقرير من طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين حول اضراب الجامعة اللبنانية الاخير ٣

نتائج ودروس من حركة الاضراب

تنشر « الحريــة » فيما يلي الحلقة الثالثة والاخيرة من هذا التقرير عن اضراب الجامعة اللبنانية الاخير . وقد أتى التقرير موسعا لانه ينطلق من استعراض وقائع حركة الاضراب بأكثر ما يمكن من التفصيل مع محاولة لالقاء ضوء التحليل عليها واستخراج دلالاتها ومعانيها .

المرحلة الثانية من الاضراب

ان هذه المرحلة التي دارت خلالها محاولات تصعيد الاضراب الطلابي — عبر التظاهرات — امتدت من يوم ٧ كانون الثاني، في تظاهرة أمـام كلية الاداب لتنتهي بالتظاهرة التي جرت بتاريخ السادس عشر منه في كلية الحقوق ..

ومعالم هذا المنعطف كانت قد تحددت في المرحلة الاولى ، لتتحدد معها مواقف مختلف القوى السياسية الطلابية ، من اسلوب التظاهر الذي كان وحده كفيلا بدفع التحرك الطلابي نحو الخروج من القوقعة التي تسهل للدولة عملية خنقه واجهاضه .

يوم الاربعاء ٧—١ تنطلق تظاهرة أمام كلية الاداب ، تتصدى لها قوى الامن — التي طوقت المنطقة منذ الخطوة الاولى — وتقمعها بشدة .

في هذه التظاهرة ، لم يشارك اليمين بالطبع، فقد كان يقوم بتنفيذ عملية « الاحتلال » التي دعا لها في محاولة لامتصاص النقمة الطلابية واجهاض أي تحرك فعال . واذا كان هذا الاسلوب (الاحتلال — المهزلة) قد استمد أصوله وخصائصه من تلك « التظاهرة » التي نظمتها القيادات اليمينية بالسيارات (!) ، فقد أتى بالخصائص التي طبعته ، ليشكل مقدمة « للتظاهرات » التي نفذتها القيادات اليمينية فيما بعد .

أما اليسار الاصلاحي ، فقد كانت هذه التظاهرة بالنسبة له ، مغامرة ، أقسم ألا يكررها . ذلك أن الاصطدام بقوى الامن كان يعني الاصطدام برجالات « الصف الوطني » ، وهو بالمقابل حريص جدا على مصلحة هؤلاء ، ولذلك قضى طيلة فترة محاولات الخروج بالتظاهرة واختراق الحاجز الذي شكلته قوى الامن ، يهرول مذعورا للحصول على ترخيص بالتظاهر . وكان يعود بعد كل اتصال يجريه بالمسؤولين ليقذف في اوساط المتظاهرين بشائعة تقول أن التظاهرة قد رخص لها (وبالطبع لم يكن ذلك صحيحا) ، بل ان تلك الشائعات قصد منها أن تشكل نوعا من التخدير يستهدف اجهاض عملية التظاهر اساسا .

وهكذا ففي حين كان هم اليسار الجديد اعطاء التحرك الطلابي فعاليته الكفيلة بالتصدي لخطة الدولة ، كان هم اليسار الاصلاحي استعطاف الدولة لترخص بالتظاهر وتنقذه من المأزق الذي « غامر » ووقع فيه .

ومن هنا بدأ يتضح السلوك الذي سيتبعه اليسار الاصلاحي مستقبلا . فهو لن «يغامر» مرة اخرى (وهل يمكن الاساءة للمحالفات بهذه السهولة ، من اجل مطالب « بسيطة ») حتى ولو على حساب المطالب المرفوعة ، ومهما تكن الضغوط الطلابية المعاكسة ، فهو قادر على التضليل (خمس وعشرون عاما من الخبرة ألا تكفي ؟) .. ولذا كان لا بد من التفتيش عن المبررات الكفيلة بتغطية معزوفة « الامتناع عن التظاهر » . مبررات تأتي ، بعد التفكير عميقا ، لتصعق الحركة الطلابية .

ولكن قبل ذلك ... قبل المبررات لا بد من خطوة تمهيدية ، فالوضع الطلابي لا يحتمل وأصابع الاتهام مصوبة ! خطوة تنازلية من جانب الدولة لا تكلف كثيرا . وهم ، اي الاصلاحيون ، على استعداد « للنضال » من أجل أن تأتي هذه « البادرة » من جانب الدولة بأقل ما يمكن من الخسائر .

وفعلا هذا ما حصل . ففي الاجتماع الذي عقدته لجان متابعة الاضراب ، حيث تقرر اقامة مهرجان خطابي وتظاهرة بعد ظهر يوم الجمعة ٩—١ بدا موقفهم غريبا للوهلة الاولى . فقد وافقوا على التظاهر (من غير لف او دوران)، وكان كل تركيزهم على المهرجان . واذا بالدهشة تزول عند بدء البحث بخط سير التظاهرة ، فقد اصر الاصلاحيون على خط سير معين دون أن تكون لذلك اية مبررات منطقية ، ورفضوا باصرار أي خط اخر ، مما دفع الحاضرين لسؤالهم عما اذا كانت لديهم معلومات حول الترخيص بالتظاهر ضمن خط سير معين من جانب وزارة الداخلية ، فأجابوا بالنفي طبعا !

ولم يأت البيان الصادر عن المجتمعين على ذكر التظاهرة ، حتى أنه لم يلمح الى ذلك ، بل اكتفى بالدعوة للمهرجان حتى تأتي التظاهرة « مفاجئة للدولة » فتقطع عليها طريق حشد الاعداد الكبيرة من قوى الامن . ووافق الاصلاحيون بحماس على هذه الفكرة (طبعا مع علمهم أن التظاهرة مرخصة) .

وهكذا انطلقت التظاهرة من كلية العلوم الى الحقوق بمراكبة قوى الامن ، و « نضال » اليسار الاصلاحي في سبيل قطع الطريق على « العناصر المندسة » وعدم رفع « الشعارات السياسية المتطرفة » ، لان التظاهرة هي في سبيل المطالب الطلابية (بالطبع نفس سلوك اليمين حيال التظاهرات ، فهو ضد التظاهر خوفا من العناصر المندسة وخوفا من تسييسها، على الرغم من أن اصلاحيينا قد نسوا «الايدي الخفية ») .

وقد اتت خطوة الدولة ، بالسماح بالتظاهر، لتحقيق هدفين : الاول ، اجهاض التحرك الطلابي . والثاني التمهيد لتمكين اليسار الاصلاحي من أن يدعو « للامتناع عن التظاهر» بعد أن يكون قد انجز المبرر اللازم لذلك .

وفي اليوم التالي تتقدم القيادات اليمينية « ببراءة » (فالنظام نظامها والدولة دولتها) بطلب ترخيص لتظاهرة ، يرفض ! (جيد اصلاحيينا ... لقد انتصر اليسار ؟! اذن ليس هناك أي مبرر للنضال بعد ذلك !) ، طبعا القيادات اليمينية غير مؤهلة لحماية التظاهرة من « العناصر المندسة والفوضويين » !.

بعد ذلك بدا واضحا أن اليسار الاصلاحي لن يشارك في أية تظاهرة تقوم الا اذا كانت شبيهة بالتظاهرة « الشرعية » التي قامت يوم الجمعة في ٩ — ١ (لقد اصر الاصلاحيون على أن تأتي التظاهرات اللاحقة كتظاهرة يوم الجمعة من حيث « جماهيريتها » ، لاخفاء المبررات الحقيقية لمثل هذا الاصرار) .

وفعلا فقد استمر الاصلاحيون طيلة الاسبوع الذي أعقب تلك التظاهرة يتهربون من مسألة التظاهر بحجج واهية . فمرة يجب أن تاتي هذه التظاهرة « جماهيرية » ، ومرة أخرى هناك ضرورة للاتصال بالثانويين واستطلاع رأيهم بالتظاهر . وعندما يأتي الثانويون يهرب الاصلاحيون الى اللجان الجامعية . هكذا فكل شيء يمكن استخدامه من اجل الحؤول دون قيام تظاهرة اخرى .

أما القيادات اليمينية فانها ، نتيجة لفشل اسلوبها (الاحتلال) في تحقيق أي شيء يبرر تراجعها ، وحيث لم تنفع خطوة الدولة في تعيين عميد بالوكالة لكلية التربية ، وجدت نفسها مضطرة ، امام الوضع الطلابي ، لتنظيم « تظاهرات » خاصة اتت تعكس فعلا حدود تحركها : « تظاهرات » من نوع خاص، ليست سوى جسر يمكنها من ولوج باب المسؤول .

لقد كانت تلك « التظاهرات » تنطلق من نفس المكان الذي يفترض أن تنتهي فيه . بمعنى اخر كانت « التظاهرات » تنظم حول مكاتب المسؤولين . ولذا فبمجرد الهتاف الاول (المهذب طبعا) تصبح اللجنة المنظمة في مكتب المسؤول لترجع للطلاب بالوعود المعسولة وليعود هؤلاء الى بيوتهم .

واحدة فقط من هذه التظاهرات ، كانت مختلفة (على الرغم من أن عملية تنظيمها ، والهتافات التي أطلقت خلالها كانت من نفس طبيعة التظاهرات الاخرى) ، تلك هي التظاهرة التي نظمت حول المجلس النيابي. وقد أصابت اليمين الدهشة ازاء القمع الذي تعرض له عند « تجاسره » في دخول المجلس النيابي للاعتصام فيه .

وبرز بشكل جلي أن القيادات اليمينية بقدر ما كانت تدعو الى « التصعيد » كانت بالمقابل تتنازل عن المطالب (ترك الصعب منها و «غير الممكن تحقيقه ») والهروب الى المطالب التي برزت امكانية تحقيقها) . هكذا اختفى شعار المنح في تلك الفترة ، وتم التنازل عن بقية المطالب ، وجاء التعلق بالملاك التعليمي المتفرغ. وحتى أنها تبنت في النهاية مطلب المعادلات عندما وجدته ممكن التحقيق .

ولقد اتت تحركات اليمين وبشكل خاص « تظاهراته » لتصعق اليسار الاصلاحي . وبالفعل ، لقد صعق الشيوعيون مرتين خلال التحرك الطلابي . فهم دهشوا أولا لتحرك اليسار الجديد ، اذ يبدو أنهم قد صدقوا ما كانوا قد حاولوا تلفيقه من أن اليسار الجديد لا علاقة له بالنضال المطلبي ؟!. وقد صرعتهم ، ثانيا ، تحركات اليمين الطلابي التي لم يعهدوها من قبل . فظلت بالنسبة لهم لغزا يستعصي على التفسير .

وأمام هذا الواقع : حيث الدولة تلوح ببعض المطالب لتضليل الحركة الطلابية ، والقيادات اليمينية تضرب الضربة الاخيرة على طريق التراجع ، واليسار الاصلاحي يعمل بنفس الاتجاه ، امام هذا الواقع كان موقف اليسار الجديد أن أي تهاون في تصعيد الاضراب سوف يعني الوقوع في فخ الدولة .

ومن هنا اتت تظاهرة يوم الجمعة ١٦—١ ، التي دعا اليها اليسار الجديد . وقد حاول الاصلاحيون الغاءها بشتى الوسائل ، طيلة الايام الاربعة التي سبقتها . فمرة يعملون على تأجيل اجتماعات « اللجان » واخرى يفرون للاتصال بالثانويين ، ثم للاتصال بالجامعيين . وعندما استنفدت كل الوسائل ، لم يجدوا عشية التظاهرة ، يوم الخميس ١٥—١ ، الا الاقتراح بالدعوة للتظاهر يوم الاثنين ١٩—١، كل ذلك لالغاء تظاهرة الجمعة . وكان واضحا لليسار الجديد أنهم لن يتظاهروا يوم الاثنين وأن المسألة لا تعدو محاولة الهروب من تظاهرة الجمعة اولا ، وبعدها لكل حادث حديث !.

وفعلا ، فقد قاموا بتوزيع بيان يوم الجمعة، قبل ساعة من موعد انطلاق التظاهرة يعلن عدم مسؤوليتهم عنها (ترى لمن كانوا يوجهون هذا الكلام ، للطلاب أم للدولة ؟) من جهة ، ودعوتهم لمهرجان خطابي وتظاهرة يوم الاثنين ١٩—١ دون تحديد المكان ولا الزمان من جهة ثانية . وكان واضحا أن كل ما استهدفوا تحقيقه من وراء هذا البيان هو التشويش على التظاهرة فقط .

ولقد جابه اليسار الجديد هذه المناورة بالاصرار على التحرك ولو بقواه الذاتية وحدها .

وهكذا تقوم التظاهرة ، رغم بيان الشيوعيين، فتتصدى لها قوى الامن بالقمع الشديد ، وتخترق حرم الجامعة ، وتطلق النار على المتظاهرين داخل الكلية. كل ذلك كان يجري بينما القيادات اليمينية قد أقفلت باب الكلية واختبأت بداخلها، وأخذت تطلق الصيحات داعية « للهدوء ومعاملة قوى الامن بالصبر » .

أما « اليسار الاصلاحي » بزعامة الشيوعيين فلم يكتف بالاستمتاع بمشهد اشتباك المتظاهرين وقوى الامن ، بل اطلق « دورياته » للتحري عن عدد المتظاهرين ، ونسبة الثانويين والجامعيين في التظاهرة ، ومن البادىء بالاشتباك : الطلاب أم قوى الامن ؟

ووصل الامر بالاصلاحيين الى حد استنكار « الاعتداء الاثم على قوى الامن من جانب الطلاب المغامرين » (ماذا يعني ذلك ان لم يكن يعني اللقاء الكامل مع القيادات اليمينية ؟)

ومن القمع انتقلت قوى الامن الى محاصرة مبنى الكلية ومنع الخروج منها ، بعد أن اعتقلت بعض العناصر . ثم فتحت الابواب بعد مرور أربع ساعات على قيام التظاهرة وبيدها لائحة بأسماء العناصر « المغامرة » و « الفوغائية » (بامكاننا طبعا استنتاج المصدر الذي استقت منه قوى الامن اسماء الطلاب) .

لقد أتت هذه التظاهرة بعد أسبوع من الهدوء الذي ساد الجامعة اللبنانية لتعطي التحرك الطلابي دفعا يضعه في مواجهة الدولة مباشرة، بعد أن كان الاسبوع الذي سبقه قد سجل امكانات انحرافه كاملا عن هذا الاتجاه .

ان تلك التظاهرة شكلت ابرز عمل شهدته مرحلة تصعيد حركة الاضراب . وهي مرحلة كانت تنطوي بالاشكال والاساليب التي اتخذها التحرك الطلابي ، على امكانية التصدي لخطة الدولة حول الجامعة اللبنانية والنجاح في احباطها ، وهو ما كان يطمح اليه اليسار الجديد . الا أن تلك المرحلة كانت تنطوي في الوقت نفسه ، تحت تأثير المواقف التي اتخذتها قيادات اليمين واليسار الاصلاحي ، على احتمالات الاجهاض والوقوع في فخ الدولة . وهو ما حملته المرحلة اللاحقة من التحرك الطلابي .

كيف التقى اليمين واليسار الاصلاحي على صعيد ضرب التحرك الطلابي

المرحلة الثالثة : بدء انحدار حركة الاضراب

لقد امتدت هذه المرحلة بين السابع عشر من كانون الثاني والرابع والعشرين منه، وكانت فاتحتها الدعوة للامتناع عن التظاهر (من جانب الشيوعيين) وانتهت بصدور الدعوة الى تعليق الاضراب من جانب القيادات اليمينية .

ان الشكل التصعيدي الذي اتخذه التحرك الطلابي خلال المرحلة السابقة ، كان كفيلا ، لو قدر له أن يستمر ، بارغام الدولة على التراجع . ولكن الذي حصل كان عكس ذلك فالتراجع جاء من جانب الحركة الطلابية بفعل خيانة القيادات اليمينية واليسار الاصلاحي ، حيث جرى سباق بينهما على التراجع ، ففاز اليسار الاصلاحي ! ولكن القيادات اليمينية كانت « اقصر نفسا » فتراجعت دفعة واحدة (من أين لها خبرة « الشيوعيين » في التضليل ؟) .

وبالفعل ، فقد ظل الاصلاحيون يراوغون حتى مساء يوم الاحد ١٨—١ ، بالنسبة للتظاهرة التي كان مفترضا قيامها يوم الاثنين ، حيث التقط « رادارهم » المؤامرة التي تعدها الرجعية اللبنانية على الحركة الشعبية واتفاقية القاهرة، وذلك عن طريق « دس » عناصر داخل التظاهرة تطلق النار على قوى الامن فتخلق أزمة في البلاد تستقيل بسببها الحكومة (حامية اتفاق القاهرة ؟!.. جيد جدا أيها الاصلاحيون ألم نقل أن اليسار قد انتصر !!)

وهكذا ، فصباح يوم الاثنين ١٩—١ ، وبصدور بيانين ، واحد بتوقيع « طلاب الحزب الشيوعي اللبناني » ، واخر باسم « اللجان » التي تعمل بوحي من « الشيوعيين » ، يلغى المهرجان (لماذا ؟) والتظاهرة ، وذلك لاحباط « المؤامرة الاستفزازية على الحركة الطلابية والشعبية » .

وهكذا رفع الشيوعيون أخيرا وبوضوح شعار « الامتناع عن التظاهر » . رفعوه في اللحظة المناسبة ولخدمة الغرض المناسب .

فعندما اصبح بالامكان تطويق الدولة وضرب خطتها على الصعيد التعليمي وقف الشيوعيون يدافعون عنها ، بتطويق الحركة الطلابية ومنعها من التحرك خارج اسوار الجامعة حيث يمكن أن تنكشف خطة الدولة وتنهار كافة اضاليلها .

وبهذه التطورات اكتملت لوحة المواقف وتحددت معالمها بدقة :

— اليسار الاصلاحي بزعامة « الشيوعيين » يقف على ابواب الكليات لمنع الطلاب من الخروج الى الشارع .

— والقيادات اليمينية تقف على أبواب الصفوف استعدادا لدعوة الطلاب الى استئناف الدروس ..

— واليسار الجديد يقاتل ، في مواجهة الطرفين ، من أجل استمرار التحرك الطلابي وتصعيده خارج اسوار الجامعة ، عبر محاولات كان اخرها محاولة الانطلاق في تظاهرة من الاونسكو .

وحيال الصراعات التي احتدمت في صفوف الحركة الطلابية ، وجدت الدولة ان عليها أن تتحرك بسرعة لاحباط التحرك الاضرابي بمجمله كي لا ينتصر اتجاه التصعيد . فبدأت ترمي بالفتات من المطالب وهي متأكدة ان القيادات اليمينية سوف تهرع لالتقاطها والعودة الى الحركة الطلابية لتضليلها وايهامها بأن المطالب قد تحققت ، داعية الى العودة للصفوف . لقد كانت العلاقة حميمة جدا ، بين الذي وقف على أبواب الكليات ليمنع خروج الطلاب الى الشارع بعد مرور خمسين يوما على الاضراب ، وبين الذي وقف على أبواب الصفوف يدعو الطلاب لتعليق الاضراب.

هكذا بدأ التحرك الطلابي يلفظ انفاسه الاخيرة ووقع في الفخ الذي نصبته الدولة ، على رقص القيادات اليمينية ابتهاجا « بتحقيق كل المطالب » ، وأنغام الفرح التي أطلقها اليسار الاصلاحي « لاحباطه المؤامرة » التي لم تستمر اكثر من ثلاثة أيام ... (ترى ما هو رأي الشيوعيين الان : المؤامرة على حركة المقاومة مستمرة أم لا ؟ وهذه المرة مطلوب تحديد الجهة الفعلية التي تتآمر وكيف ؟؟ ما هو سبب السكوت ؟ ..)

لقد كانت نهاية هذه المرحلة من التحرك الطلابي دعوة القيادات اليمينية لتعليق الاضراب يوم السبت ٢٣ . أما تنازلات الدولة فلم تكن الا بالقدر الذي يمكنها من معاودة تنفيذ خطتها فيما بعد ، وهذا ما تبينه لنا بوضوح نظرة سريعة على ما تحقق من المطالب المرفوعة:

- حول مسألة المنح وكلية التربية : اعطاء ٧٥ منحة « رديفة » ، لم تحدد كيفية توزيعها . وهي سواء من حيث حجمها ، او من حيث كيفية اعطائها ، اتت اشبه بملحق ، نزعه حتمي فيما بعد ، اضيف الى ذلك تعيين نفس العميد ، وسيل من « الوعود » بتسوية اوضاع الخريجين .
- حول مرسوم منع حملة المعادلات من الانتساب الى كلية الحقوق فرع العلوم السياسية :

تجميده لهذه السنة بشرط تطبيقه ابتداء من السنة القادمة ، ولم يصدر بشأنه مرسوم الا بعد فترة من الدعوة لتعليق الاضراب .

— الملاك التعليمي المتفرغ : اقرار المشروع دون شروط التعيين ، وهذا يعني ان المجال ما زال فسيحا أمام الدولة للتنفيع وعشوائية الاختيار وتوزيع الامتيازات .

— المطاعم والمساكن الجامعية وقاعات المطالعة والمكتبات : لا شيء طبعا ! وكيف يمكن ان يتناولها البحث طالما ان القضية الجزئية (منح كلية التربية) ، اعطيت بالمقدار الذي يمكن من الغائها فيما بعد . وقد كان الشرط الضروري للتعميم تثبيت النموذج (نموذج تفرغ الطلاب للدراسة) . ونفس الحال بالنسبة لخريجي الجامعة اللبنانية .

— حول سنتي الكفاءة : التراجع بقبول عدد محدود من الطلاب مع بقاء « الغربال » الذي يمكن من تحديد عدد المنتسبين لنقابة المحامين ، ولا قيمة لتخفيض عدد سنوات التدرج الى اثنتين اذ أن ما هو مهم ، بالطبع هو بقاء سنتي الكفاءة .

— المشاركة في مجالس ادارة الكليات : تشكيل لجنة من رئيس الجامعة وعمداء الكليات وممثلين عن الطلاب لدرس اوضاع الجامعة اللبنانية . وهي لجنة لا علاقة لها ، من قريب او من بعيد بالمشاركة بمجالس ادارة الكليات، فالمشاركة تعني السلطة للطلاب ، فأين هي في هذه اللجنة ؟؟ (رغم ذلك تقسم القيادات اليمينية اغلظ الايمان أن هذه تعني المشاركة) .

هكذا تقع الحركة الطلابية اسيرة شبكة الدولة . وما تحقق من مطالب لا يعدو كونه تنازلات يمكن تقليص مداها فيما بعد ، تماما كما كان الحال عندما اضطرت الدولة لايجاد الجامعة اللبنانية ، فانشائها بالوضع الذي يمكنها من تقليص حجمها وخنقها فيما بعد . وعلى أساس هذه النتائج دعت القيادات اليمينية لتعليق الاضراب ابتداء من يوم الاثنين ٢٥ — ١ — ١٩٧٠ .

المرحلة الرابعة : نهاية التحرك الطلابي

القيادات اليمينية التي دعت لتعليق الاضراب (بعد أن حقق كل المطالب ؟!) تنفذ دعوتها يوم الاثنين ١٥ — ١ في كلية الحقوق ، حيث رفضت عقد جمعية عمومية لتقرير مصير الاضراب ، وفي معهد الفنون الجميلة .

أما في كلية التربية ، فقد انعقدت جمعية عمومية في ٢٦—١ ، انتهت بالتصويت بتعليق الاضراب بـ ٤٤٠ صوتا مقابل ١٤٥ نادوا بالاستمرار والتصعيد (هناك علامات استفهام كثيرة على موقف الشيوعيين من هذه المسالة).

اليسار الاصلاحي يتحرك ، امام مبادرة اليمين بتعليق الاضراب ، داعيا لاستمراره اذ انها الفرصة المناسبة للتحرك بعد أن دخل اليمين الصفوف .

وعلى الرغم من ارتياحه لدعوة اليمين لتعليق الاضراب ، اذ أن ذلك يقطع الطريق على امكانية تصعيده ، فقد تحرك اليسار الاصلاحي تكتيكيا لاستعادة موقعه الذي اهتز ، وذلك عن طريق اعادة الاقتتال بين الطلاب تحت ستار الدعوة لاستمرار الاضراب . ويدفع طلاب كلية الاداب ومعهد الصحافة ثمن استعادة هذا الموقع حيث قام اليسار الاصلاحي بافتعال المشاكل للحؤول دون عقد اية جمعية عمومية لتقرير مصير الاضراب ومحاسبة كافة القوى الطلابية على ممارستها خلال فترة التحرك الطلابي .

أما في كلية العلوم فقد وقف الاصلاحيون في اللجنة الطلابية العليا يعارضون عقد جمعية عمومية لاتخاذ موقف محدد من عملية تصعيد الاضراب والمحاسبة ، وذلك لافساح المجال مرة اخرى لتدخل الادارة في الشؤون الطلابية .

— البقية على الصفحة — ١٤ —

موريتانيا .. واقعاً وتوقعات

• تقرير سياسي من الداخل

ان المتتبع لتطور الاحداث في موريتانيا يدرك أنه في الفترة الاخيرة — بعد سنوات الهدوء النسبي فيها ، والتي دامت من عام ١٩٦٣ حتى ٥ يونيو ٦٧ — بدأت فيها حالة شعبية من التذمر — السخط — المقاومة السلبية . لقد بدأت مرحلة المقاومة السلبية مع مذبحة الزويرات «(١)» التي كانت الفيصل الذي حدد بوضوح معالم المرحلة الجديدة التي تحول فيها الكم الى كيف .. أي تحولت التراكمات السابقة من تذمر وسخط الى مقاومة سلبية .

بدأت أغلب الفئات الوطنية تتلمس دورها ولفحت الازمة بلهيبها أوسع الجماهير ومن اقاصي البوادي ، وكانت الحالة كلها مساعدة: قتل العمال بالرصاص ، العطش ، الجوع ، الاهمال بكل مظاهره للجماهير وقضاياها .

تمردت عدة نقابات في السنة الماضية على الوضع التنظيمي المفروض عليها دكتاتورية واستبدادا .

— أقام الطلاب اتحادا واندفعوا فيه وبه الى اقصى طاقاتهم المحدودة والمحاصرة .

— اتخذت نقابة معلمي اللغة العربية موقفا طبقيا ثوريا من العمال ، فحل مكتبها الاداري وفرض مكتب عميل .

— اضراب عمال شركة الانشاءات ، وبعد الكثير من المشاورات والوعود رجعوا للعمل ، الا أن الشركة نقضت كل وعودها وهم الان — العمال والشركة — في أزمة حادة وحالتهم المعيشية في اقصى السوء .

أضرب معلمو اللغة الفرنسية فجوبه اضرابهم بالعنف وطرد الكثيرون تعسفا .

في هذه المرحلة عبرت طبقات الشعب الكادحة بما فيها البروليتاريا الوليدة الواعية نسبيا والمنضمة الى هذا الحد أو ذاك ، عن تطلعاتها الطبقية المطلبية والسياسية وكانت السلطة تواجه الجميع بالعنف .

الا أن الحكم بدأ ، في الفترة الاخيرة ، يجرب اسلوبا جديدا لتمرير نفس السياسة الطبقية الرجعية للاستعمار الجديد ، هذا التغيير التكتيكي ليس وليد المصادفة وانما نتيجة لمجموعة من الاسباب منها :

اسباب التغير

— الحكم في التحليل النهائي يعتمد في وجوده — زيادة على الامبريالية — على طبقة بيروقراطية الدولة (التيكنوقراط والمستوزرين وكبار الموظفين والكومبرادور والاقطاع الزمني والديني) .

— يرى الحكم في النظم الواقعة على حدوده المترامية جنوبا ، وربما اخيرا شمالا ، رصيدا احتياطيا يستطيع أن يستفيد منه في تطبيب الحالات المستعصية في الداخل . لقد تعود دائما تصدير الحالات المستعصية على خبرائه الى السادة زملائهم المختصين في مستشفيات دكار أو باريس ، الا انه يبدو أن السادة الاخصائيين نصحوه بأن الداء هذه المرة مستعص على العلاج بنفس الاساليب السابقة !.

انه لذو دلالة أنه من القاعدة الاجتماعية للسلطة : الطبقات المالكة وبيروقراطية الدولة، قد وقع حوالي الخمسون منها مذكرة بعثوها لرئيس الدولة ناصحين له بالعدول عن أساليب القمع والتدخل التي تمارس تجاه التحركات الشعبية ، قناعة منهم بعدم جدوى هذا النوع من الاساليب . وكان ذلك على كل حال مفاجأة الطبقة لممثليها في الحكم . والجدير بالذكر أن اخر مؤتمر للحزب الحاكم بقي مفتوحا للنقاش الحر بين اعضاء الاسرة الحاكمة طبعا ، ووقعت فيه خلافات وصلت الى حد الشتائم بين الفئات الليبرالية والفئات الاكثر تخلفا ..

— أما في الخارج فلقد بعث الحكم بعد اضراب معلمي اللغة الفرنسية — وطرد الكثيرين منهم — وفدا الى السنغال لاحضار ما يحتاجه من معلمين ، الا أن الحركات النقابية السنغالية كانت له بالمرصاد حيث منعت أي معلم بالسفر الى موريتانيا ليزرعه الحكم العميل مكان معلم موريتاني استأصل من مكانه ظلما ، وكانت تلك بدورها ضربة قاسية ، وربما تحدث مراجعة في تخطيطه على المدى البعيد ونظرته تجاه الحدود .

وهكذا أثمرت ضغوط انصار « الاستبداد المستنير» فتبنت الحكومة اسلوبا تكتيكيا جديدا: أعادت كل الموظفين المطرودين الى وظائفهم (بما في ذلك بعض المناضلين المعروفين الذين اعادت اليهم رواتبهم كاملة مكتفية بابعادهم الى مناطق نائية) ، واغلب الطلاب اعيدوا الى مدارسهم .

وهكذا فان المرحلة في جوهرها واتجاهها باقية لكن طقسها متغير من وقت لاخر .

ونستطيع أن نوجز القول في « أن الطبقة العميلة الحاكمة في موريتانيا تلوح بالعصا مرة، وبالجزر مرة اخرى » ، حسب المثل الفرنسي المشهور ، وذلك بالضبط كما كان في اقطار عربية أخرى أيضا .

ويبقى الان ما هو التصور تجاه هذه المرحلة وأي شيء نتوقع أن تفرزه مستقبلا ؟

ذلك ما سنحاول أن نراه :

البديل البونابرتي

ان الواقع في موريتانيا حابل (حسب تعبير لينين) بمجتمع جديد لا محالة . والحالة التي فيه لن تعود القهقرى مهما خمد رمادها، وشكل هذا المجتمع يتجدد حسب تغلب أحد النقيضين الرئيسيين على الاخر : قوى الشعب الممثلة في صفوفه الطليعية المنظمة من حركات وأحزاب سرية ونقابات مهنية وطنية ، وقوى الامبريالية المرتكزة على العملاء والخونة وكل اجهزة طبقة بيروقراطية الدولة .

قد تتمخض المرحلة الحالية عن ظهور « بديل جديد » للنقيضين كليهما : قوة ثالثة « بونابرتية » بين القوتين المتصارعتين حاليا اذا لم تستطع احدى القوتين الاساسيتين الحسم فتترك الساحة لظهور طبقة عسكرية جديدة ليست بالطبع نقيضا للطبقات السائدة حاليا ، بل امتدادا جديدا لها بوسائل اخرى.. والجيش هو المهيأ حسب استقراء التاريخ لملء الفراغ بين القوتين الرئيسيتين المتصارعتين.

مختار ولد داده

والجيش هو البورجوازية الصغيرة ممثلة في طليعتها المسلحة .. ويزيد من هذا الاحتمال دخول (طلائع) الامبريالية الامريكية ، وخاصة في مجال التنقيب عن البترول وتنافسها مع الامبريالية الفرنسية على استلام السلطة في موريتانيا (البلد الغني جدا والفقير جدا) ..

الا انه للانصاف — على كل حال — فأن هذا « البديل » البورجوازي في موريتانيا سيعطي في البداية نوعا من الحريات العامة ، وسيحاول تطريز نفسه قدر المستطاع واخفاء وجهه الحقيقي في البداية ، مثلا : سيعطي العمال الديمقراطية في انتخاب مكتب يعبر عنهم — ذلك الذي يفتقدونه اليوم — سيعترف للطلاب باتحاد نقابي ، وربما يرفع اجور بعض العمال ..

وسيحاول جر بعض الوجوه الوطنية المعروفة الى صفوفه (للانعام عليها لمواقفها السابقة ، وستتكلم في الاذاعة وتكتب وتسفار).

وبعد حقبة وجيزة سينكمش كل شيء . وساعتها يعود للظهور من جديد الصراع واضحا بين النقيضين : النقيض الحي الصاعد الى الابد الهادف الى قيام المجتمع الاشتراكي الديمقراطي العربي في موريتانيا ، والنقيض المتردد المحافظ على الواقع البورجوازي الصغير والمشدود حتى رجعيا الى الماضي الذي ثار هو عليه نفسه .

الا انه من المؤكد ستكون الغلبة للاول ، نتيجة للظروف الذاتية ، للطليعة الشعبية ، ايديولوجيا وتنظيميا وموضوعيا بالنسبة للبلد والاوضاع العالمية .

وفي حالة ما اذا تطورت الاحداث في هذا الاتجاه — والواقع الموضوعي يوحي بذلك — يمكن عندئذ ان يكون التصور الاقرب هو حكم البورجوازية الصغيرة الممثلة في طليعتها المسلحة ، والذي لا يعدو ان يكون طورا ارقى من النظام حاليا ، والابعد هو حكم الجماهير نفسها بنفسها .

وحسب هذا التصور والاستنتاج سيكون الدور القادم لقوى غير ثورية وغير اشتراكية، ربما لا تكون مرتبطة بالامبريالية مباشرة ، وعلنا كما هو حال الطبقة الحاكمة الحالية .. وهذا التصور مبني على ان هذه القوى البورجوازية الصغيرة اقرب الى مواقع الدولة بكل اجهزة قمعها ومرتكز : الجيش ، البوليس ، الجهاز الاداري والقضائي والشركات والبنوك .

ان الذي يدفع الاحداث أصلا ، هي الجماهير الكادحة الشعبية ، الا ان البورجوازية الصغيرة ستقطف الثمرة الاولى على حساب نضال الجماهير الا ان هذا التوقع ليس محتما ، وذلك في حالة واحدة ، ما زالت واردة ومطروحة .

اذا طورت القوى الاشتراكية والثورية والوطنية والديمقراطية من واقعها كما وكيفا في المجال التنظيمي والعقائدي ، والاسلوب الكفاحي ، فانها تستطيع أن تميل بكفة ميزان القوى لصالحها وتدفع التناقض بحقنه بعوامل جديدة ليكون الى جانبها في النهاية . وذلك لا يحصل بالتمني — طبعا — بل عبر شبكة من المواقف النظرية والعملية ، كأن تعي علميا الواقع ، وأن تحدد المهام الثورية التي يطرحها ، وأن توحد صفوفها من أجل تلك المهام ، أو بصيغة اخرى ربما تكون أوضح وأدق ، على الاحزاب الاشتراكية الثورية أن تتوحد في موريتانيا — رغم جنينيتها وما تفرزه من تخلف — في المجالين العقائدي والتنظيمي .

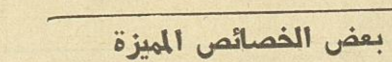
— فلا مبرر لتعددها أو على الاقل لتشتتها .

بعد قيام الحزب الماركسي القوي في المرحلة الاولى قبل الشروع في الثورة عليه أن يسعى لايجاد الجبهة الثورية العريضة ، وسيكون هو، بالضرورة ، قائدها .

على الحزب أن يقوم بدراسة شاملة لتاريخ وواقع واحتمالات المستقبل في موريتانيا، على الحزب الماركسي اللينيني (طليعة العمال والفلاحين والرعاة والفئة الثورية من المثقفين الاشتراكيين) أن يختار من صفوفه :

- قيادة قادرة على رؤية الهدف النهائي بوضوح ، وتعرف كيف تقترب منه بالممارسة اليومية . (الرفيق العفيف الاخضر) .
- قيادة قادرة على تثقيف وتنظيم وتعبئة الجماهير وتحريكها في الوقت المناسب بالدقة والانسجام المطلوبين . كما كان الحزب البلشفي تحت القيادة اللينينية — (الثورة قبل يوم ٢٤ اكتوبر سابقة لاوانها ويوم ٢٦ متأخرة عن أوانها جدا ، لتكن يوم ٢٥) — .
- قيادة في كل الاحوال تستطيع « التحليل الملموس للواقع الملموس » (لينين) .
- قيادة تعطي الاولوية في برنامج الحزب للاعداد لانتفاضة شعبية بعد توفر الشروط الثلاثة ، أو بعد تطويع الشروط الثلاثة المعروفة التي تحدث عنها لينين في « الماركسية والانتفاضة » .

يبدو لنا أنه عندما تتوفر هذه الشروط ستكون الغلبة بالتأكيد للقوى الطليعية الممثلة لطموحات الجماهير في المجتمع الاشتراكي الديمقراطي .



بعض الخصائص المميزة

وقبل انتهاء هذا التحليل يكون من الافضل أن نبرز للقارىء — ولو بايجاز — بعض الخصائص المميزة في موريتانيا ليخرج في النهاية بنتيجة سليمة ، وحتى لا نجزع بسبب بعض العبارات الكبيرة التي وردت في التحليل كالدولة والاحزاب والطليعة المسلحة والطبقة .

هناك عوامل تساعد على الانتفاضة الشعبية في المدن والقرى :

— حكومة موريتانيا تعتمد — مباشرة — على الامبريالية الفرنسية في حمايتها — من الجماهير طبعا — لان الجيش وقوى الامن والحرس الوطني التي لا تتجاوز ٤٠٠٠ رجل ليست قوة ذاتية حاسمة .

— ان السكان في حدود المليون ونصف ومساحة الارض مليون و١٦٥ كلم، والبلاد غنية جدا بكل الثروات المعدنية والسمكية ، لكن كل ذلك يتعرض لعملية نهب امبريالية منظمة — وجماهير البدو والقرى تتخبط في البؤس .

— ان مدننا وقرانا متباعدة جدا ، ولا توجد أية طريق معبدة واحدة .

— الحكومة تعتمد على تدخل المظليين الفرنسيين الرابضين في السنغال لنجدتها .

— ان رجال الحكومة الحالية يمثلون ادنى مستويات الطبقة الحاكمة فكرا وتفكيرا ، لعوامل تاريخية مختلفة .

— الامية بين الجماهير الموريتانية اقل منها اذا قورنت بانتشار الامية في ريف اغلب مناطق الوطن العربي الاخرى .

— ان الجماهير اصبحت تدرك عن وعي أن سبب بؤسها انما هو الطبقة الحاكمة المرتبطة بالامبريالية .

ان الماركسية اللينينية اصبحت تطرح في الشارع ، وخاصة بعد مذبحة العمال والمجاعات المتتالية .

وأمام مجموعة هذه القضايا والتي تشكل في مجموعها وضعا خاصا في موريتانيا يتطور يوميا ، فلا بد من أحد أمرين : اما أن تسارع قوى الامبريالية والعملاء وترتب وتنضج مجموعة هذه القضايا لصالحها مقطوعا منها ما ليس في خدمتها ، وهذا ما بدأت تتنبه له — ففي مواجهة التيار الماركسي اللينيني طرحت شعار حماية الدين من الافكار المستوردة ، وأوجدت تنظيما من الاخوان المسلمين — ولاول مرة يأخذ ذلك شكلا منظما سياسيا في بلادنا تمتد جذوره التنظيمية « والتمويلية » الى السعودية .

— وتستطيع الامبريالية بسهولة أن تحرك خيوط دماها التي وضعتها على مسرح السلطة، وهي بالطبع قادرة على تصعيد رجال من نفس الطبقة أقل غباء واقدر على الهاء الجماهير ..

الا أنه ما زال على كل حال باستطاعة قوى الجماهير الممثلة في طليعتها المنظمة الثورية أن تعي مجمل هذه القضايا وترتبها وتنضجها لصالحها ، وخاصة في هذه الفترة التي أصبح الحكم مقطوع الجذور فيها شعبيا تماما والجماهير مستعدة لاي عمل أو عملية ثورية .

أمام مجموعة هذه القضايا التي تشكل معالم وضع خاص بموريتانيا ، تصبح الانتفاضة أنسب في اطار « الحل العنفي الثوري » ، من حرب العصابات ..

علينا نحن الثوريين الموريتانيين أن نروض الماركسية حسب معطيات واقعنا وانه لنموذج لنا رائع حقا تجربة رفاقنا في الخليج حيث اخضعوا الماركسية اللينينية لواقع ثورة تعتمد تحالف الرعاة والصيادين مادتها الاساسية قيادة وتنظيما ..

— وعلينا نحن قيادة وجماهير أن نطبق الماركسية تطبيقا مقاما على واقعنا المميز .

— وعلينا أن نسارع في بناء الحزب الماركسي اللينيني القوي ايديولوجيا وتنظيميا وجماهيريا ، والا فان كل ما قيل سيبقى معلقا في الهواء ، والحزب في النهاية هو القادر — عمليا وعلميا — على التحليل الملموس للواقع الملموس ووضع الحل المناسب في الوقت المناسب .

محمد. و. م.

---

١ — المذبحة العمالية التي نظمتها السلطة القائمة لاغتيال ٩٦ عاملا بمجرد اعلانهم الاضراب في ٢٩ أيار ١٩٦٨ .



تجربة ثورية من ايطاليا

تحليل لمعركة عمالية

■ بقلم برونو مانفي وجياني مونتاني ■

■ ترجمة اسرة الحرية ■

هذه مقالة ظهرت في عدد تشرين ثاني ١٩٦٩ من الازمنة الحديثة ، ضمن سلسلة من المقالات التي تعرضت للاحداث الاخيرة في ايطاليا . وكاتبا هذه المقالة عاملان في مصنع الكاندي الذي تحلل المقالة تجربته النضالية ، وهما الى جانب ذلك مناضلان نقابيان في المصنع نفسه .

بضع معارك في المصانع ، استطاعت منذ عهد قريب أن ترغم التنظيمات النقابية على ان تواجه اختيارات جديدة استراتيجية ، ففي غياب التحليلات الموضوعية للواقع العمالي ، والتي رغم ضرورة وجودها ما زالت في حكم المعدومة ، تبقى هذه المعارك غنية جدا بالارشادات ، وذلك بالطابع النموذجي للافعال المنتظمة والاهداف اللاحقة .. وبين هذه المعارك ، تستحق معركة « الكاندي » ان تبسط بخطوطها العريضة ..

توجد مؤسسة كاندي (ملك عائلة فيماجالي) في بريغوريو ، قرب مونزا ، وتستخدم قرابة الف عامل ، و ٢٢٠ مساعدا . وتقوم بصناعة الالات لفسل الملابس والاواني ، وتضم مراكز للتركيب ، ومشاغل بالات لشخص واحد .

والكاندي كالكثرة الفالبة من المصانع التي تنتمي الى ذات النموذج ، يستخدم عددا كبيرا من النسوة والمهاجرين ، ومتوسط اعمار هؤلاء منخفض ، بينما تؤدي اوضاع عملهم (سير العمل ، الحوادث ، المراتبية القائمة على الاستغلال) الى جانب الاجور المنخفضة الى تبديل مرتفع في الاشخاص العاملين ، فهناك ما يقرب من ربع العمال يتبدلون كل عام .

ويخضع الانتاج لتغيرات فصلية قوية ، فهو مرتفع جدا في الشتاء ومنخفض جدا في الصيف ، ولذا يمثل الخريف مرحلة الضغط النقابي القوى .

ليست لمصنع الكاندي عمليا تقاليد سياسية لكن للنقابة وجود قوي فيه (نقابتان يساريتان) وهذا الوجود وطيد وفعال من قبل نواة من المناضلين العمال والمساعدين ، ولهذا نجد ان النضال العمالي في المصنع في السنين الخالية قد سادته روح نقابية ومميزة ، وفي عام ١٩٦٧ كان « الكاندي » واحدا من المصانع الاولى التي باشرت المباحثات بدون ان يتقطع الاضراب . وكانت المبادرة يومئذ في يد القيادات النقابية .

كيف بدأت المعركة

في أوكتوبر ، اثناء فترة من التحرك النقابي في اتجاه مطالب مقصورة على المصنع ، بترت اثناء العمل يد عامل بترا شبه كامل ، وكان الاحتجاج فوريا عقب هذه الحادثة ، ففي مصنع الكاندي حيث يشغل التركيب وتهيئة المواد قسما ضخما من العمل ، ولهذا ينصب على العمل الانساني ضغط ارباب العمل بصورة رئيسية ، ويتمثل هذا الضغط بالمراقبين ورؤساء الورش هادفا الى زيادة الانتاجية ، وحوادث كالحادث الذي ذكرناه تبلور فورا الاحساس بالاستغلال ، وتجابه ردة فعل الجماهير .

ولهذا عقد العمال اجتماعا حاشدا قادته لجنة المصنع مع فريق من المناضلين النقابيين ، ولكن منذ الاوقات الاولى ، استبعد الجهاز النقابي الخارجي (المؤلف من موظفين دائمين) ، واتخذت المعركة شكل احتلال مفتوح ، مرفق باجتماعات داخل المصنع في النهار . أما في الليل فهم يلعبون الورق في الخارج ، تحت الخيام ونيران المخيم التي بدأ في التحلق حولها عمال المصانع الاخرى ، والطلاب ، والنقابيون ، والتجمعات السياسية.

وفي مجرى هذه الاجتماعات ، كانت القاعدة المطلبية تتكون عبر الاصطدام بأوضاع العمل: تحسين جدول المرتبات ، مندوبو الاقسام ، القضاء شبه النهائي على الدرجتين الرابعة والخامسة ، الرقابة على القواعد التنظيمية، الرقابة على اختيار المراقبين ورؤساء الورش، لجان لمراقبة تطبيق قواعد الامان . الخ . الاجتماعات تتتابع والمطلب الاساسي أصبح (تحويل الكاندي الى مصنع كفاح فيه الحياة والعمل بصورة متحضرة) وأخذ النقاش يدور عن نظام اخر للمرتبات ، وللمراتبية في المصنع ، والعلاقات بين العمال والمساعدين ، كما أن الحاجة للتعبير تفجرت في نشاط جماهيري ، في عشرات ومئات الافيشات والنصوص ، والمنشورات . وقادت التظاهرات لجنة النضال التي انتخبت في اجماع عام ، وبعد اسبوع من الاحتلال ، دب الوهن في لجنة المصنع فرضخت (وشاركها في ذلك بضعة من زعماء الحركة) . ووقعت على اتفاق مخيب للامال ، ضعيف على الصعيد المبدأي ، ويفضي الى مرحلة من الهدنة النقابية .

لكن المعركة ما لبثت ان تجددت تحت مطلب تخفيف الانتاجية وتدخلت النقابة التي لم تعترف بالاتفاق كما ان لجنة المصنع نفسها قامت في بعض الايام بدور قيادي ، وقد أتاحت الاضرابات المتتابعة والتظاهرات الوصول الى اتفاق ، وكان هذا الاتفاق في كثير من النقاط متلائما مع المطالب الجوهرية (جدول المرتبات ، ضم الاوقات الجزئية ، مندوبو الاقسام ، وربط لجنة المصنع بكل الاصعدة التنظيمية ، لجنة لقواعد الامان ، سير التصنيف) .

ان هذا يشير ولا شك الى معركة من نوع جديد ، فاشكال العمل قد صممت بناء على اختيار القاعدة ، والمحور الرئيسي للمعركة كان يدور حول أوضاع العمل ، كما وقعت مناوشات معقدة بين النقابة والقاعدة . فالعديد من التدخلات الخارجية ، مع مبادرة الطلبة الى خلق لجنة موحدة للقاعدة ، هي اليوم محلولة ، قد نجحت احيانا في ملء الفراغ . لكن لم تكن لها قط مهمة قيادية .

من نوفمبر حتى الان ، لم ينقطع عمليا النشاط النقابي ، والنضال من اجل احترام الاتفاق ، والمبادرة الى دفع الاحتجاجات ضد سير العمل والتجزئة . وهذا العمل يفطي كل قطاع الالات الفردية واقسام التركيب ، وعلى هذه الفترة التي عقبت « الاحتلال » يبدو لنا من الضروري ان نسجل بعض الملاحظات .

بعض الملاحظات

٢ — ان المعركة التي خاضها في كانون الثاني الماضي (١٩٦٩) عمال الكاندي كانت لها النتائج التالية :

أ — الوعي الحاد بالقوة التي يتوصل اليها النضال العمالي اذ أن كان العمل مصمما ومنطلقا من القاعدة .

ب — التحقق من امكان الحصول بواسطة المعركة وبواسطتها فقط على نتائج جيدة .

ج — الوعي بأن المباحثات تعكس فقط علاقة القوة بين ارباب العمل والعمال ، ولا يقتصر ما تعكسه على المهارة التي يتحلى بها المفاوضون النقابيون .

د — الوعي بأن الوسيلة المؤدية الى فرض احترام الاتفاقات المعقودة، وافشال محاولات أرباب العمل الرامية الى استعادة ما خسروه ، والحصول على تنازلات جديدة ونجاحات جديدة ، هذه الوسيلة مرهونة بتأسيس سلطة عمالية فعالة وهذا يعني وجود حالة من التحرك المستقل ، قائمة على المشاركة ، وعلى الجهد الذي تتطلبه المعركة .

ومن المهم ان نسجل هنا كيف كان العمال في نضالهم من اجل هذا المطلب او ذاك يفرضون رقابة عمالية هامة على لجنة المصنع ، مما سمح لهم ان يعارضوا بصور متفاوتة في الفعالية محاولات القيادة الرامية الى التلويح بدون توقف بحل القضايا . وهذه العلاقة الثابتة بين العمال ولجنة المصنع أتاحت حسن الاختيار للحظة البدء في أعمال الاضراب .

ولنتابع ما حدث ، فالعمل المطلبي قد نما بشكل خاص على صعيد المشاغل كلها ، وقاد الى نجاحات ملحوظة ، وعلى الاخص في المشاغل التي تعرض العمال لنسبة عالية من الاضرار ، وقد نال العمال ضمن الاجور تعويضات عن الاضرار ، على أساس ان يتابعوا الحصول على هذه التعويضات حتى في أيام العطل المدفوعة ، والاعياد ، واجازات الولادة . وهناك نصر اخر هام : ففي احد المشاغل الذي بادر اصحاب الاعمال الى مكننته ، توجب على العمال لهذا السبب أن يغادروه ، وبفضل هذه العملية توفر للمصنع ان يزيد ارباحه ، بينما توجب على العمال ان يخسروا التعويض ، ولكن النضال المطلبي ادى الى زيادة في أصل اجورهم تعويضا عن هذه الخسارة .

ويتحرك حاليا بعض عمال رقائق الحديد ، في اتجاه اجبار المصنع على السماح لكل العمال بالحصول على التصنيف ، واعادة ترتيب المهمات التي يرمي الاتجاه الحالي الى تضييع الحدود بينها . هذه الطريقة التي يطمح العمال الى ان يصار الى تطبيقها على كافة المشاغل تؤدي الى تخطي التخزئة وعدم التصنيف ،

وهناك افعال مهيئة من قبل ، ملقاة على عاتق اعضاء من لجنة المصنع ، او القيادات النقابية ، للرد على أية محاولة من أرباب العمال لاسترجاع ما خسروه ، والعمل الذي تم في احد المشاغل ردا على تخفيض الوقت، جدير بالاهتمام من هذه الناحية ، فعلى اثر تحسينات تكنيكية ، ترامى الى سمع عمال قسم التركيب ، انباء عن قواعد جديدة ، فيما لو طبقت ، ستؤدي الى ان تنقص من عددهم ثلاثة اشخاص . بينما تحققوا بالمقابل ان سبعا من العمال ينوؤن بأثقال عمل منهك ، وعلى الاثر وفي اعقاب ساعات قليلة انفجر اضراب عفوي انضم اليه كل العمال الاخرين في المشغل، وردت لجنة المصنع دعوة للاجتماع بالادارة (ادارة المصنع) ، ودعت بدورها الى اجتماع لكل الشغيلة ، حتى تستطيع ان تحدد الخط الذي ينبع عليها اتباعه ، وبعد ذلك ذهب اعضاء لجنة المصنع للقاء الادارة واحتجوا على ارهاق ٧ عمال بالعمل . وفي الصباح التالي ، هرع المراقب لزيارة العمال المعينين ، وبعد ان استجوبهم ، وضع وقتا جديدا للعمل، وخفف من وطأة العمل المرهق . وفي هذا المشغل ، اي تغيير للوقت لا يعترف به ، ويسبب توقف العمال عن متابعة العمل .

■ خط المعركة العمالية من احتلال المصنع الى الاتفاق

■ علاقة جديدة بين القاعدة العمالية والقيادة النقابية

■ كيف ينعزل النضال المطلبي ضمن المصنع؟!

والى جانب هذه الوقائع الهامة ، تبرز في « الكاندي » صعوبات ضخمة اذا لم يتجاوزها بسرعة ، فأن ما توصل العمال الى تحقيقه يصل الى العدم . فالواقعة الاكثر خطرا هي ان المشاركة والتحرك متفاوتي المستويات في كافة المشاغل . ففي المشاغل المهمة نجد ان النشاط النقابي يتنامى بدون انقطاع والتحرك سهل دوما . وهذا ما ينم عن وعي عمالي حاد وارادة صلبة لتغيير اوضاع العمال ، لكن في مشاغل اخرى أكثر صفرا ، حيث لا يبدو الاستغلال بعد واضحا محققا (اذ ان الاجور ما زالت بعد مجهولة) وحيث يبدو فيها التفاوت في المراتب مرتفعا جدا ، لا نجد اية اشارة تتم عن اليقظة . فعادة النضال والمقاومة هي ما يفتقده هؤلاء العمال المعتادون على ان يحلوا مشاكلهم مباشرة مع ادارة المصنع .

ونفس حالة الركود هذه ، تعم المشاغل المعزولة ، التي لا صلة لها بالمشاغل الاخرى، او بلجنة المصنع ، ولذا فأن بذل جهد هام « لتنشيط » هذه المشاغل يبدو امرا لا مناص منه ، وهذا ضروري لكي يرتفع في هذه المشاغل نفسها القادة الذين لا يمكن ان يوجدوا الا في حمى النضال .

ومن الممكن ايضا ان نضيع دقيقة في الحديث عن أشكال المنافسة النقابية ، التي غالبا ما تحتدم بعد المعركة ، وينبغي على العكس ان تتوحد كل القوى عضويا ، حتى يقوم البناء القادر على تحريك العمال ، واشراكهم في تأسيس سلطة عمالية فعالة داخل المصنع.

٣ — الخط الذي كان العمل يتنامى تبعا له، كان يرمي بالدرجة الاولى الى ربط مطلب من نموذج مختلف في النوع ، بتقسيم جديد للمهمات ، اذا لم يكن هناك مطالبة بالانتقال الى مرتبة عليا مثلا ، بل يطالب بهذا الانتقال بوصفه نتيجة حتمية لاعادة توزيع للعمل . يقضي على المهام الاكثر جزئية والذي يعمد مثلا في مشغل رقائق الحديد ، الى توحيد أشغال التحضير والتنفيذ والمراقبة .

وبدرجة ثانية حيث تكون القاعدة على استعداد لان تدفع في هذا الاتجاه ، فليست هناك حاجة للنقاش مع المكتب في الوقت والوسائل ، التوفير في الوقت الواقعي الذي تتيحه التحسينات التقنية ، بل ينبغي التركيز ببساطة على واقع سير العمل والتوكيد ان العمال لا يتحملون عملا اكثر كثافة ، وهذا ما ينجح بسهولة في الاقسام ، اذ انه رغم الاختلاف في الاعمال ، فأن المطالب تبقى نسبيا منسجمة ، ولكنه لا يواجه نفس السهولة بين العاملين على الالة الفردية ، اذ ان الادارة حين تعمد الى تنظيم تبديل العمال، تجد دائما شخصا يقبل بسير العمل الذي رفضه العامل الذي سبقه .

ان الصمود في التنظيم العمالي يبقى لجنة المصنع ، مع مندوبي الاقسام ، والاطارات التي تشكلت في لجنة النضال المؤلفة في اوكتوبر الماضي ، لكن رغم ذلك يبقى هناك كثير من العقبات من الواجب تخطيها . فالبدرجة الاولى، يلاحظ عدة مناضلين ان المنافسة بين التنظيمات النقابية (وهي منافسة لا تقوم حول طبيعة الافعال والاهداف ، ولكن حول عدد الاعضاء المنتسبين) . هذه المنافسة تستهلك قسما كبيرا من النشاط في عمل تنظيمي صار منذ الان متجاوزا ، اذ يتوجه نجو امجاد « الجهاز النقابي » اكثر من توجهه نحو المصنع . والمناضلون الشبان ، الذين ظهروا في اثناء الاحتلال ، لا يتوافقون بأي وجه مع هذا النوع من النشاط ويضحون بسرعة على هامش العمل . بينما تغرق القطاعات النقابية والمندوبين مرحليا في أعمال انتخابات لجنة المصنع او في ميدان استنفار اعضاء جدد.

ومن جهة اخرى فأن النضال من أجل تطوير المهام وتحسين العمل للعمال يصطدم بتخلف واستسلامية العمال الذي يملكون عدة سنوات من الخبرة ، والذين توصلوا الى الاقتناع « بأنهم ليسوا في مستوى الاعمال المتطورة » ، والعمل النقابي لطليعة المصنع مهدد بأن يتحول الى نوع من الوعظ الطوباوي.

وأخيرا نجد أن الوضع في مصنع كالكاندي، يتطور بصورة يتزايد اختلافها . فهناك نواة « قسم التركيب » وبضعة مشاغل اخرى وحول هذه النواة قطاعات اخرى راكدة ، ومساعدون ينأون بأنفسهم عن مجرى الحركة ، عدا مجموعة من الشبان اشتركت في الاحتلال .

دور الطلاب والشباب من الخارج

الجماعات السياسية الخارجية التي دخلت في الاحداث وغالبها من الشباب والطلاب ، نجحت في ان تنشيء لها علاقات مع العمال الشبان ، لكن مساهمتها في الواقع بقيت جد ضئيلة ، ففي الكاندي كما في غيره من المصانع، بقي للفريق الخارجي من جملة ما حدث موقف « المستهلك » وهذا عائد الى ان المعركة في الكاندي « رغم جدتها » ظلت محصورة ضمن المنطق النقابي ، ولم تضع الشرعية العامة ازاء التنظيمات النقابية، مطورة العلاقات بين التنظيم والقاعدة .

السرعة التي كانت القاعدة تتحرك بها ، بشكل منظم في بضعة مشاغل ، وعفوي في مشاغل اخرى ، تميز الكاندي عن القسم الغالب من المصانع الاخرى ، وتظهر البعد الواضح بين وجهات نظر العمال وأرباب العمال حول كافة المسائل المتعلقة بتنظيم العمل ، او « موضوعية » الاتجاهات التقنية .. الخ .

٤ — لنحاول ان نستخرج تحليلا عاما معركة الكاندي ليست تجربة تأخذ مكانها بين التجارب الاخرى ، ولكنها واحدة من المعارك العمالية الكبرى ، التي اظهرت تحسسا لاشتراك الكثيف للقاعدة العمالية ، لكنها مع ذلك عادت بالخيبة . اذ بقيت قائمة في ظل المفاوضات الدائمة حول أوضاع العمل (المباحثات التي كان اتفاق الالفاروميو اكثرها خصوبة . اذ الحق بسلسلة طويلة من نضالات المشاغل) .

وفي كل المرات ، في الكاندي كما في غيره ، كان التأثير والممارسة النقابيين ، يظهران عدم كفايتهما ، وكان هذا نتيجة لما اتاحه هذا النوع من المعارك من امكان مساهمة القاعدة ، مساهمة كبيرة في تقرير المطالب ، ومراوحة المطالب المتعلقة باعادة التصنيف تظهر جلية ، فأن نطالب بتعريف جديد للعمل في ظل التصنيف ، يعني دائما المطالبة باجور افضل ، كما أن هذا المطلب يتضمن في ذات الوقت رفض العمل المجزأ ، والتمرد ضد التصنيف الحرفي ، ومن أجل ان نجعل هذا التمرد واعيا وفعالا ، لا يكفي ابدا ان نناقش التفاوت الطبقي والترتيب الحرفي لشغيلة ، كما لو ان هذا من قبيل العادة ، بل ينبغي الاصطدام المباشر بتقسيم العمل ، وفي النتيجة لم يقم هناك اي عمل في هذا السبيل .

وعلى صعيد التنظيم العمالي ، تبين تجربة الكاندي مقدار الصعوبات التي تؤدي اليها الازدواجية بنية القيادة اذ كان هناك من جهة بنيته شرعية (المندوبون النقابيون للاقسام) ومن جهة اخرى بنية غائمة (اعضاء لجان النضال) ، وحين تصل المبادرة النقابية الى صعيد المشغل ، فان هذا يزيد من حدة المواجهة ، ويزيد من القدرة على افساد مناورات الادارة . لكن حينذاك يستحيل عمليا العودة الى مطالب عامة . تحركات المشغل تتكرر بشكل متتابع في ذات المشاغل التي تنعزل سياسيا ضمن افاق المعمل الضيقة المتحجرة ، ومن جانب اخر تبدو اتفاقات المشغل شبه مؤقتة ، اذ انها لا تمس جذر المشكلة . اذ ليس في المستطاع المناقشة حول قضية التصنيف ان تثمر اذا لم تشمل المؤسسة كلها . ولا بد بعد وقت قصير ان تفقد تحركات المشغل حميتها وتنحط الى خصوصية صعبة ، ولا بد بعد وقت قصير جدا ، من ان تتجمد معارك المصنع وتنضب اذا لم يتم لها أن تصب في حركة مطلبية اكثر شمولا .

ومن اجل بلوغ هذه المستويات العليا ، ينبغى ان تتحقق الوحدة على وجه السرعة ، ولا يكفي مطلقا لردم الانقسام ، الاتحاد في انتخابات الإقسام ، بينما تتابع النقابات صراعها في انتخابات المصنع . ووحدة العمل ليست كافية ما دامت مرهونة بعدد الاصوات التي حازها كل تنظيم . اننا نصل الى نقطة نقدية نجد ازاءها ان المصالح الخاصة التي ينتهي اليها كل تنظيم ، تظهر متضادة مع متطلبات نمو التنظيم العمالي في المصنع .

ومن جهة اخرى اذا كانت الوحدة العضوية تحمل شيئا جديدا ، ينبغي التوقف عن متابعتها بواسطة التقوية المتواصلة لاشكال التنظيم والممارسات الراهنة (الموضوعة لتفرق لا لتوحد) .. ينبغي التضحية على الاقل بالاجهزة التقليدية .

نحو منظمة طلابية ديمقراطية تناضل لنسف الاشكال التنظيمية الراهنة المتخلفة

من هنا لم تكن دعوة الاصلاحيين لاستمرار الاضراب اكثر من محاولة استعادة موقع هالهم اهتزازه ، ولم يكن يهمهم ان يستمر الاضراب فعلا ، اذ أن الاستمرار كان يعني التصعيد وهذا ما يخافونه . ولذلك توقف تحركهم عند جولة الاسبوع الاول ، حيث تمكنوا من تضليل الحركة الطلابية ، وعادوا ليحتلوا موقعهم ضمن « قبيلة » اليسار مقابل الموقع الذي احتلته القيادات اليمينية ضمن « قبيلة » اليمين . عندها دعوا لتعليق الاضراب . ففي الاداب علق الاضراب دون جمعية عمومية ، وفي الصحافة عقدوا صفقة مع الادارة كان من نتيجتها ، ان عقدت جمعية عمومية بادارة عميد الكلية وأحد الاساتذة صوت الشيوعيون فيها على تعليق الاضراب يوم ٣ — ١ .

أما في كلية العلوم ، فقد دعوا أيضا لتعليق الاضراب وصوتوا الى جانب التعليق . وهكذا انتهى التحرك الطلابي بتعليق الاضراب في كلية العلوم يوم ٥ شباط بأكثرية ٣٤٣ صوتا مقابل ١٩٦ وقفوا الى جانب الاستمرار .

وفي كل الجمعيات العمومية التي عقدت نادى اليسار الجديد باستمرار الاضراب وتصعيده وبمحاسبة كافة القوى السياسية الطلابية ، على ممارساتها ، وفضح تحركات القيادات اليمينية واليسار الاصلاحي التي ادت مواقفها لاجهاض التحرك الطلابي .

وهكذا ينتهي التحرك الطلابي ، الى الموقع الذي ارادته الدولة ، والفرحة تعم اوساط قيادات اليمين واليسار الاصلاحي :

الاولى « لان كل المطالب قد تحققت » والثانية لنجاحها في احباط « المؤامرة » (فعلا ايها الشيوعيون لقد كانت مؤامرة من جانب الحركة الطلابية على الدولة ، ولقد كانت لكم اليد الطولى في احباطها) .

وبعد لقد استحق الاصلاحيون والقيادات اليمينية « التهنئة » ! ترى أين سيتقبلونها ؟؟ كل على حدة بالطبع ، ولكن ضمن غرفة واحدة، فكلاهما يعمل ضمن اطار النظام القائم .

وماذا عن الثمن ؟ بالطبع لا بد من الثمن فنحن في نظام يقوم على التجارة ، فالاخذ والعطاء يتوسطهما الثمن . ومقابل تقديم الحركة الطلابية هدية للدولة اما من ثمن ؟؟ القيادات اليمينية تقبض سلفا . واصلاحيونا ! من يدري فالايام كفيلة (بعد تراكم الهدايا) باعطاء الثمن ؟؟

نتائج ودروس

لقد كان الهدف الاساسي من هذا العرض المطول لتطور حركة الاضراب في ظل مواقف وأدوار القوى السياسية الطلابية ، هو الخروج بمجموعة نتائج ودروس يمكن أن تشكل مادة اولية لاي تحرك لاحق للحركة الطلابية ، قادر على الارتفاع الى مستوى التصدي المباشر لخطة الدولة التعليمية .

وبقدر ما كانت واضحة طبيعة التدابير التي اتخذتها الدولة هذا العام (والتي شكلت السبب المباشر للتحرك الطلابي) كانت واضحة ايضا طبيعة التنازلات التي نفذتها ضمن حدود تجعلها قادرة على معاودة خطتها من نفس المواقع ونحو نفس الاهداف .

ان وضوح الدولة هذا ، كان يقابله وضوح مواقف وممارسات كل القوى السياسية الطلابية التي اضطرت الى العمل المكشوف دونما قدرة على التستر وراء الاقنعة هذه المرة .

صحيح ان التحرك الطلابي قد استمر مدة طويلة ، ولكن الصحيح ايضا ان هذا التحرك لم ينجح في التصدي المباشر لخطة الدولة الا ضمن فترة وجيزة جدا (عشرة ايام تقريبا) من ٧ الى ١٦ كانون الثاني . قبل ذلك كانت الحركة الطلابية ، بحكم واقعها الموضوعي ونوعية القيادات المتربعة على رأسها ، تدور على نفسها في اضراب ظل حبيس اسوار الجامعة وكأنه شأن طلابي خاص وليس معركة مع الدولة تستهدف احباط اجراءات ملموسة ومحددة اتخذتها .

ولقد اتت محاولات تصعيد الاضراب قصيرة النفس لان قيادات الحركة الطلابية (التي هي افراز لواقعها المتخلف) سارعت الى لعب دورها في اجهاض تلك المحاولات ومشاركة الدولة في تضليل الطلاب .

لقد شكلت القيادات اليمينية ، طيلة فترة التحرك الطلابي ، الحليف الاساسي للدولة، وهي لم تشارك في اعلان الاضراب اصلا الا بهدف الاحتفاظ بوجودها على رأس الحركة الطلابية . ومن هنا كانت حدود تحركها الجزئي، وتراجعاتها المتسارعة على طريق خيانة اهداف الاضراب .

اما اليسار الاصلاحي فان استعراضنا لكافة ممارساته قد اوضح معالم اللقاء الفعلي بينه وبين القيادات اليمينية . ان الخط العام الذي يحكم تحركاته يدفعه دفعا نحو الالتقاء الحميم مع اليمين كلما تصاعد النضال الطلابي في طريق الصدام مع الدولة . ولم يكن غريبا أن تأتي ممارسات الاصلاحيين اشبه بالعصا في عجلة التحرك الطلابي . فعندما بدا ان هذا التحرك يمكن أن ينفصل عن الاطار الذي احاطته الدولة به هرع الاصلاحيون للعب دورهم في تفكيكه وخنقه .

ان قدرة الدولة على احباط التحرك الطلابي ، وقدرة القيادات اليمينية والاصلاحية على مشاركتها في عملية الاحباط هذه ، ان ذلك كله يرتبط اساسا بالواقع الموضوعي المتخلف للحركة الطلابية : تشتتها وانقسامها وعدم تفرغ القسم الاكبر من الطلاب للدراسة أي ضعف ارتباطهم بالجامعة تبعا لذلك .

ان الدولة تجد في هذا الواقع الموضوعي المتخلف اساسا تستند اليه دائما لضرب نضالات الحركة الطلابية وتشتيتها . كما أن القيادات اليمينية تتكىء الى هذا الواقع نفسه كي تحتفظ بمواقع قيادية لها على رأس الحركة الطلابية . اما اليسار الاصلاحي فان حرصه على بقاء الحركة الطلابية محكومة بهذا الواقع الموضوعي المتخلف ، ناشىء عن رغبته هو الاخر بالاحتفاظ بموقع قيادي يبدو شديد الترابط في النهاية مع الموقع القيادي المقابل لليمين .

ومن هنا تنبع مقاومة القيادات اليمينية والاصلاحية لكل المحاولات الرامية الى الارتقاء بالاشكال التنظيمية التي تعيش في ظلها الحركة الطلابية ، نحو اشكال نقابية ديموقراطية جديرة بأن تشكل ردا على ذلك الواقع الموضوعي المتخلف لترفع بالتالي مستوى فعالية النضال الطلابي في صراعه مع الدولة.

ان كل تحرك يهدف الى فصل الحركة الطلابية عن اطار النظام القائم ، لا بد ان يقابل بمزيد من اللقاء بين القيادات اليمينية والاصلاحيون بحكم ترابط المصالح في النهاية . وهنا يكمن الاساس في عدم موافقة الاصلاحيين على أي تغيير في الواقع التنظيمي للحركة الطلابية واكتفاؤهم بمحاولات تستهدف ترقيع وترميم الاشكال التنظيمية الراهنة المتخلفة . فالوصول الى أشكال تنظيمية نقابية مقدمة معناه تعريض المواقع الراهنة للخطر ، ومعناه ايضا تسليح الحركة الطلابية بما يجعلها تستقوي على محاولات اليمين واليسار الاصلاحي اجهاض نضالاتها على اقدام النظام كل مرة .

ان اليسار الجديد الذي تطرح امامه مهمة النضال من اجل دفع الحركة الطلابية نحو المواقع التي تمكنها من التصدي لخطة الدولة التعليمية لا بد وان يأخذ هذا الواقع بكل افرازاته بعين الاعتبار .

ولذلك فأمام تخلف الواقع الموضوعي للحركة الطلابية يصبح العامل الذاتي هو المقرر بالنسبة لفعالية اي تحرك طلابي . وهذا يعني انه بمقدار نمو وعي الحركة الطلابية لطبيعة خطة الدولة التعليمية ، ولطبيعة مهامها النضالية ، بمقدار ما يصبح ممكنا اطلاق نضالات قادرة على الافلات من الشباك المنصوبة في وجهها .

ولكن مسألة الوعي هذه ترتبط ارتباطا عضويا بالشكل التنظيمي المؤطر للحركة الطلابية ، والذي لا بد أن يقوم على انقاض الاشكال التنظيمية الراهنة (الرابطات) التي ليست اكثر من تعبير تنظيمي متخلف عن واقع متخلف .

ومن هنا يصبح العمل من أجل قيام اتحاد نقابي ديمقراطي مسألة مركزية في اية خطة يجري وضعها للنضال الطلابي .

وهذه المسألة ليست سهلة على الاطلاق فهي تتطلب نضالا مستمرا لا يحكمه التقطع سواء على الصعيد النظري او العملي ، خصوصا وأن قيادات اليمين واليسار الاصلاحي سوف تنتصب حتما ضد كل محاولة تستهدف ايجاد مثل هذا الاتحاد النقابي الديمقراطي (بقاعدتيه الاساسيتين : ١ — الانتساب الاختياري ٢ — والكلية وحدة انتخابية ، ومن ثم سيادة المبادىء الديمقراطية ضمن كافة هيئاته) اذ ان ما يمكن ان توافق عليه لا يتعدى حدود ترقيع ما هو قائم من أشكال نقابية .

واذا كانت مسألة ايجاد اتحاد نقابي ديمقراطي حقيقي مرهونة بمستوى وعي الحركة الطلابية لهذا المطلب (وهو ما يجب ان يناضل اليسار الجديد باتجاهه) فانه يتحتم على اليسار الجديد بالمقابل ، ايجاد الاطار التنظيمي الديمقراطي المؤطر للقوى الطلابية التقدمية المؤهلة للتحرك بهذا الاتجاه .

ومن هنا يصبح شعار انشاء منظمة طلابية ديمقراطية الخطوة الاولى على هذا الطريق .. طريق انفصال الحركة الطلابية عن الاطار الذي وضعها النظام بداخله .

انتهى ●●

طلاب منظمة
الاشتراكيين اللبنانيين

تتمة — احداث الاردن الاخيرة

الجماهير الاردنية والمعبرة عن أماني الامة العربية وطليعة الصدام مع العدو الصهيوني والاستعماري ، ان الثورة الفلسطينية مقدمة الثورة العربية الشاملة لرد الغزو الصهيوني والامبريالي عن الوطن العربي لتعزيز مكاسب الامة العربية بالتحرير الوطني والتقدم الاجتماعي . ان الثورة الفلسطينية ملتحمة بالحركة الوطنية في الاردن تهيب بالجماهير العربية بكل قواها التقدمية والوطنية أن ترفع صوتها عاليا لرد التآمر على العمل الفدائي ورفض التآمر على الامة العربية وبمجموع حركتنا الوطنية .

ان جميع المنظمات الفدائية التي أقامت وحدتها الشاملة تقف في هذا اليوم صفا واحدا مع جماهير الشعب في الاردن وتعلن عن تصميمها على صيانة وحدتها واسمها وعلى مواصلة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني والاستعماري .

التوقيع :

حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » طلائع حرب التحرير الشعبية « الصاعقة » ، الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، جبهة التحرير العربية ، الهيئة العاملة لتحرير فلسطين ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، قوات التحرير الشعبية ، الجبهة الشعبية « القيادة العامة » ، منظمة فلسطين العربية ، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ، الاتحاد العام للمرأة الاردنية الفلسطينية ، الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن ، الحزب الشيوعي الاردني ، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، رابطة المرأة العربية ، الاتحاد العام لعمال فلسطين ، نقابة الاطباء ، نقابة الصيادلة ، نقابة اطباء الاسنان ، جميع الاتحادات الطلابية في الاردن ، نقابة المحامين، نقابة المهندسين ، نقابة الزراعيين ، نقابة المعلمين الاردنيين ، لجنة انقاذ القدس (سليمان النابلسي) ، الشيخ عبد الحميد السائح ، ابراهيم بكر ، روحي الخطيب ، عاكف الفايز، الدكتور داوود الحسيني ، قاسم الريماوي ، المحامي كمال الدجاني ، اسحاق الخاتمدار ، القس ايليا خوري ، الدكتور نبيه معمر .

●★●

أمام هذه المجابهة الحاسمة من قبل حركة المقاومة والجماهير الفلسطينية والعربية، اضطر الحكم الاردني للتراجع المؤقت ، وأعلن ، بعد مفاوضات مع قادة المقاومة ، عن تجميد جميع الاجراءات ..

الا أن هذا التجميد لا يعني أن المؤامرة قد فشلت نهائيا ، بقدر ما تعني أن المجابهة الموحدة والقوية من حركة المقاومة والتأييد الجماهيري الذي التف حولها ، في الاردن وخارجها ، قد استطاعت الوقوف في وجه تنفيذ هذه الاجراءات ..

وقد يحاول النظام الاردني أن يعود الى التنفيذ مرة أخرى ، أو قد يحاول أن يفرض بعض الاجراءات لا كلها ، وأن يستنجد بالوساطات والمفاوضات لفرض بعض القيود على حركة العمل الفدائي .

وأمام كل هذه الاحتمالات ، فان على حركة المقاومة أن تكون على استعداد دائم ، وبشكل موحد، وعلى الجماهير العربية أن تكون في يقظة ثورية لاحباط كل تآمر ضد حركة المقاومة تمهيدا لتصفية القضية الفلسطينية .

رسائل

القمع الفكري في ايطاليا

روما : من عفيف الرزاز

بدأت السلطات الايطالية منذ أكثر من سنة حملة قمع مركزة تستهدف اليسار الثوري اللابرلماني في ايطاليا وصحافته، وكانت أولى دلائل حملة القمع والاضطهاد الفكري قد ظهرت بشكلها العاري في شهر تشرين الثاني الماضي ، حيث قامت السلطات بمحاكمة المدير المسؤول لمجلة « السلطة العمالية » وحكمت عليه بالسجن ثمانية عشر شهرا بتهمة التحريض على العصيان والثورة المسلحة .

وعندما وضع بعض الفوضويين قنبلة موقوتة في البنك الزراعي في ميلانو بتاريخ ١٢—١٢—٦٩ وجدت السلطات الايطالية لنفسها المبرر للقيام بحملات تفتيش واسعة النطاق في كافة أجواء اليسار الجديد ، وبالرغم من أن التحقيق دل على انتماء الفاعلين مسبقا الى مؤسسات الحركة الفاشية الجديدة فأن الحملة استمرت في استهداف اليسار الجديد واعتقال عدد من أفراده بتهم مختلفة .

وكانت احدى اخر الخطوات الفاشية الطابع التي اتخذتها الحكومة الايطالية في اطار حملة القمع الفكري وخنق حرية الصحافة احالة بيير جورجو بيلوكيو مدير مجلة «كواديرني بياشينتيني » (١) ومجلة « النضال المستمر » الى المحاكمة مركزة عليه سلسلة طويلة من التهم المتعلقة بحرية التفكير وتنوير الرأي العام ، وسيحاكم مدير مجلة « النضال المستمر » الناطقة باسم اللجان القواعدية لعمال شركة « فيات » بموجب فقرات من قانون العقوبات تتعلق بحرية التفكير وما زالت سارية منذ العهد الفاشي الايطالي لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية مع العلم أن هذه الفقرات لم تطبق بتاتا منذ انتهاء الحرب العالمية وسقوط النظام الفاشي . وقد وجهت الى مدير المجلة المذكورة ١٢ تهمة سيحاكم بموجبها وأبرزها جريمة العنف ضد قوى الامن العام والسلطة لنشره خبرا عن الصدام الذي جرى بين العمال ورجال الشرطة في بيزا جاء فيه ان المشاركة الفعالة للجماهير في المعركة دلت على الحقد العام الذي تكنه هذه الجماهير لدولة وسلطات الامن في مدينة تسيطر عليها حالة الحصار منذ أكثر من سنة . ومن بين التهم الاخرى الموجهة الى بيلوكيو انه نشر انباء زائفة وغير صحيحة تؤدي الى خلق التشويش والاضطراب في النظام العام ، وقيامه ضمن أراضي الدولة الايطالية بالدعاية لاقامة ديكتاتورية طبقة اجتماعية معينة على الطبقات الاخرى بواسطة العنف والدعوة الى استخدامه لقلب الانظمة الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها الدولة مؤكدا ان « الحل الوحيد هو الثورة » .

ومن الواضح ان التهم الموجهة الى بيلوكيو الذي كان من أوائل من دعا الى ثورة القواعد على اليسار التقليدي منذ حوالي ١٠ سنوات ، تحمل بصراحة ووضوح الطابع الفاشي وتهدف الى منع القيام بنشر الفكر الثوري الماركسي بين صفوف الجماهير الثائرة على النظام الاجتماعي — الاقتصادي الرأسمالي الذي اتضح فشله في تطوير صحيح للاوضاع الاجتماعية للطبقات الكادحة في محاولة للحفاظ على نظام الاستثمار الذي يدعمه نظام برلماني تقليدي .

وقد قام مئات الالوف من الطلبة والعمال بالتظاهر خلال الاسبوع الماضي في كافة المدن الايطالية ضد حملة القمع التي تقوم بها السلطات الايطالية بشكل منظم ومدروس منذ مدة من الزمن .

وقد ادت انباء القمع الفكري المماثلة في لبنان والتي كان من أجلى مظاهرها احالة الدكتور صادق جلال العظم الى المحاكمة بسبب كتابه « نقد الفكر الديني » صداها البعيد في الاوساط الديمقراطية الثورية الايطالية ، وتداعى عدد من اساتذة الجامعات وقادة الفكر اليساري في ايطاليا لدى اطلاعهم على النبأ الى اجتماع قرروا فيه ارسال مذكرة احتجاج الى الحكومة اللبنانية والسفارة اللبنانية في روما للمطالبة بوقف عمليات الاضطهاد الفكري واتاحة المجال أمام ممارسة الحريات الاساسية للانسان وفي مقدمتها حرية التفكير والتعبير عن الرأي .

١ — كانت مجلة « كواديرني بياشينتيني » قد نشرت في عددها الصادر في شهر كانون الاول مقالا عن الثورة الفلسطينية ركزت فيه على الخط السياسي الثوري الذي اتخذته الجبهة الشعبية الديمقراطية .

محاضرة عن القضية الفلسطينية

دعا النادي الثقافي في مدينة كيانشانو الواقعة قرب مدينة فلورنس الى محاضرة ألقاها برفسور علم الاجتماع روبيرتو جامانكو في قاعة المحاضرات في مكتبة البلدية بتاريخ ٢٢—١—٦٩ وتحدث فيها عن المخططات الامبريالية والاستعمارية الجديدة في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام وعن المشكلة الفلسطينية بشكل أخص منطلقا من ذلك الى تحليل شامل لطبيعة نشوء واستمرار وجود الدولة الصهيونية كعنصر قهر وسيطرة اقتصادية امبريالية في المنطقة . وتحدث البروفسور جامانكو كذلك عن الثورة السياسية الاجتماعية للشعب العربي في المنطقة شارحا باسهاب الدور الذي تلعبه الثورة الفلسطينية في هذا المضمار باعتبارها الطليعة القيادية لثورة طبقية شاملة في جميع انحاء العالم العربي ، كما تحدث عن الدور الرئيسي الذي بدأت تلعبه الفصائل اليسارية في تحديد طبيعة المعركة التي يخوضها الشعب العربي ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية على حد سواء ، باحثا بالتفصيل اسباب فشل البورجوازية الصغيرة في قيادة الحركة التحررية للعالم العربي .

ثم قام الرفيقان باولو سورناغا وأوغو ديلاردي بعرض فيلم وثائقي عن النشاط الثوري السياسي — العسكري للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين مع تعليق عليه يوضح الخطوط الرئيسية والموجهة للجبهة وطبيعة العمل الجماهيري الذي تقوم به في اطار التعبئة الشعبية لحرب تحريرية طويلة الامد للقضاء على الوجود الصهيوني والمصالح الامبريالية والرجعية العربية في المنطقة .

تلى ذلك مناقشة مفتوحة اشترك فيها عدد كبير من الحاضرين الذين كان عددهم يتجاوز المئتين وقام بالرد على الاسئلة البروفسور جامانكو والرفيق ممثل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين . ابتدأت المحاضرة في تمام الساعة العاشرة مساء ولم تقفل المناقشة الا في حوالي الساعة الثانية صباحا نتيجة للاشتراك الفعلي للحاضرين في المناقشة .

اليسار الفلسطيني والعربي في بريطانيا ينظم صفوفه لمناصرة الجبهة الشعبية الديمقراطية

منذ انبثاق الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، واليسار الفلسطيني والعربي في بريطانيا يفكر ويعمل — شأنه شأن أشقائه في سائر البلدان الاوروبية وغيرها — لنصرة هذا القطاع المتقدم من حركة المقاومة الفلسطينية .

ورغم قيام لجان وتجمعات وهيئات متعددة لنصرة الجبهة الشعبية الديمقراطية هنا وهناك ، بين أوساط الطلبة والعمال العرب من المقيمين في بريطانيا ، الا أن تنسيق ومركزة عمل هذه المجموعات بقي طيلة الفترة المنصرمة ينتظر التحقيق .

وفي الفترة الاخيرة عقدت اجتماعات عديدة مع ممثلي الجبهة ، بحثت فيها ضرورة وامكانية بناء تنظيم لنصرتها في بريطانيا وكيفية تحقيق ذلك . واقر أن البداية يجب أن تعتمد على اجتماع تمهيدي ، او اكثر ، لاكثر العناصر فعالية وتحمسا لهذا المشروع ، لبحث تفاصيله وارساء قواعده على اسس قوية ومتينة .

وبالفعل تم في أواسط هذا الشهر عقد الاجتماع التمهيدي الاول لمثل هذه العناصر ، كشف عن حماس شديد مشجع وعن تقبل كامل لفكرة تشكيل تجمع لانصار الجبهة الشعبية الديمقراطية في بريطانيا ... وقد جرى العمل على أن يكون هذا الاجتماع ، باعتباره الاول من نوعه ، محصورا على عدد معين من الرفاق كبداية ونقطة انطلاق ليس الا ..

واستنادا الى جو التفاهم الكامل الذي ساد الاجتماع والاتفاق الجماعي على ضرورة بناء تجمع حول الجبهة الديمقراطية وبدون تأخير ، اقر المشاركون بضرورة الاخذ بهذا اللقاء التمهيدي مباشرة نحو نتيجته التنظيمية المنطقية ، ألا وهي عقد مؤتمر تأسيسي موسع للانصار في كافة انحاء بريطانيا ، يحضره كل من هو مستعد للعمل بهذا الاتجاه دون تمييز وبغض النظر عن المواقف والارتباطات الفكرية والسياسية والتنظيمية على الصعيد غير الفلسطيني (العربي والاممي) لهذا الجانب أو ذاك من أجنحة وأفراد اليسار العربي في هذا البلد . وتقرر أن ينعقد المؤتمر التأسيسي في فترة لا تتجاوز الشهرين عن موعد الاجتماع التمهيدي هذا ..

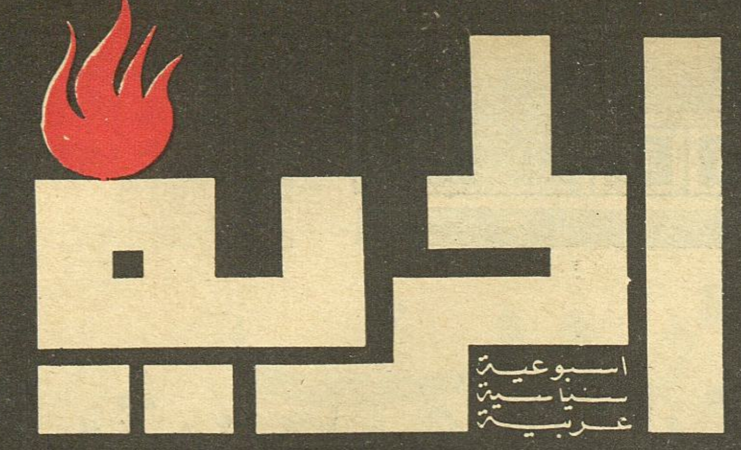
كما تم في نهاية هذا الاجتماع انتخاب لجنة مهمتها التعبئة والتحضير للمؤتمر التأسيسي المذكور ، بالاتصال بكافة العناصر اليسارية العربية المؤيدة للجبهة الديمقراطية في بريطانيا، وبدعوة ممثلين عن الجبهة ذاتها لحضور المؤتمر . كما وقع على عاتق هذه اللجنة ايضا مهمة اعداد الوثائق الواجب بحثها في هذا المؤتمر : كالنظام الداخلي ، برنامج العمل الاني ، المبادىء العامة للتجمع .. الخ .

ان المحاصرة الاعلامية والسياسية والمالية التي تعاني منها الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والمفروضة عليها من قبل شتى الجهات والقوى في المنطقة العربية وخارجها ، تلقي على عاتق كل التقدميين والثوريين العرب المؤيدين لهذه الجبهة الثورية الفتية مهمة المشاركة في كسر هذا الحصار وبكل السبل والامكانيات .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية — كأية حركة جماهيرية ثورية اصيلة — تعتمد ، في حياتها وحيويتها وتطورها ، على قواها الذاتية اساسا وبالدرجة الاولى : على الجماهير العربية المناضلة كلها .

واليسار العربي في بريطانيا ، رغم بعده عن أرض المعركة المباشرة ، يعتبر نفسه جزءا عضويا من هذه القوى ، وهو مصمم على تأدية دوره المتواضع كاملا ، سواء تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام ، أو الجبهة الشعبية الديمقراطية بشكل خاص .

اواخر كانون الثاني ١٩٧٠
اللجنة التحضيرية المنبثقة عن الاجتماع التمهيدي لانصار الجبهة الشعبية الديمقراطية





AL-HOURRIA -No 503 ● 23-2-1970 ● BEYROUTH ● بيروت ● الاثنين ٢٣ — ٢ — ١٩٧٠ ● العدد ٥٠٣ ● السنة الحادية عشرة ● الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا ●

رسالة عمّان:

الازمة الدائمة بين المقاومة والنظام

تحت شعار «لا سلطة فوق سلطة المقاومة»

القيادة الموحدة تسنّ قوانين ثورية للعلاقة مع الجماهير

مجزرة "ابوزعبل"





تمثل هذه الصور أجزاء من الفاجعة التي حلت بمصنع ابي زعبل ، حين القت الطائرات شحنة من القنابل عليه وقوضت جزءا منه وحولته في لحظات الى مدفن لـ ٧٠ عاملا مصريا صرعوا تحت القصف . ان القصف الاسرائيلي الوحشي يضعنا أمام صورة مادية لاحتمالات المستقبل ، ويوضح الاتجاه الذي ستأخذه اسرائيل من أجل فرض الرضوخ النهائي على دول الصدام . اتجاه الضرب في الفراغ العريض القائم خلف خطوط المواجهة ، وهذه الضربات ستكون أشد ضراوة كلما امتد الزمن ، وستحدد اهدافا تزداد حساسيتها باستمرار .

ان الوضع لا يمكن أن يبقى راكدا بين خطي أمان ، بقدر ما يبدو ظاهرا أنه سيتحرك باتجاه تعميم الحرب وتوسيعها . من هذه الناحية لا يبعث الوضع العربي على تفاؤل كبير ، فان الضرب خارج خط النار وحده تضعنا نتائجه الفاجعة دائما أمام تناقضات الوضع العربي وعجزه عن تخطي هذه التناقضات .

تكتمل الصورة اذا اضفنا الى مجزرة أبي زعبل المؤامرة على اغتيال المقاومة في الاردن ، ولا يهمنا هنا أن نضع بين الامرين علاقات تآمرية خفية ، بقدر ما يهمنا أن نوضح أن الاستراتيجية العربية الحالية ، استراتيجية المناوشات الطويلة ، اذا كانت تحصر خطر المقاومة ليس على اسرائيل فحسب ولكن على الوضع العربي ، فانها تجعل من تصفيتها أمرا واردا ، ان كارثة ابي زعبل مقرونة بالتآمر على اغتيال المقاومة في الاردن ، تجعلنا نتساءل عن طبيعة الاستراتيجية العربية الحالية وعن قدرتها على الرد على متطلبات تعميم الحرب وتوسيعها من قبل العدو . على كل فالفراغ الدفاعي من الداخل سيشكل عاملا في صالح العدو يجعل ضرباته اكثر ايلاما ، لا بحجمها العادي ولكن بقدرتها على تحقيق الهدف السياسي ، وهو ارهاق ما تسميه الاذاعات العربية بالجبهة الداخلية . لذا فان تنظيما شعبيا دفاعيا في الداخل يبدو من أولى المهام المباشرة التي يفرضها الوضع الراهن .